هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY

الإمارات العربية المتحدة
United Arab Emirates

التقرير السنوي

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الشيخ

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

«حفظه الله»

صاحب السمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

«رعاه الله»

كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة

يلقي هذا التقرير الضوء على جهود هيئة الأوراق المالية والسلع وواقع قطاع الأوراق المالية في الدولة خلال العام الماضي، ويكشف عن العديد من المبادرات التي اتخذتها الهيئة ويعرض لجانب من المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بأوضاع سوق الإمارات للأوراق المالية وسوق تداول عقود السلع خلال العام 2018.

لقد تابعت هيئة الأوراق المالية والسلع على مدى العام الماضي جهودها في توفير المناخ الملائم للاستثمار في الأوراق المالية والنهوض بسوق رأس المال الوطني وفق أرقى المعايير والممارسات الدولية، وتمكنت من أن تقطع شوطاً كبيرًا في تحقيق العديد من الأهداف التي تضمنتها خطتها الاستراتيجية للعام 2017 2021- .

وأكدت المبادرات المختلفة التي قامت بها الهيئة خلال العام الماضي التزامها التام برسالتها في الارتقاء بمستوى التعاملات في أسواق رأس المال والسلع بالدولة من خلال ضمان تطبيق مبادئ الشفافية والنزاهة والعدالة، وتنمية الوعي الاستثماري، وتطوير منظومة من التشريعات الرقابية، وتنفيذها في إطار من العمل المتكامل بما يدعم الاقتصاد الوطني.

وفي الحقيقة فإن أداء هيئة الأوراق المالية والسلع خلال العام المنصرم تميز بتحقيق العديد من الإنجازات على المستويات التشريعية والتنظيمية والرقابية والمؤسسية، لكنه في المقابل شهد- في الوقت نفسه- عدداً من التحديات التي تعاملت معها الهيئة بالتخطيط المنهجي المدروس وبالعمل الجاد المخلص والعزم والتصميم على التميز والارتقاء.

إن الهيئة في إطار حرصها على مواصلة جهودها التنظيمية والتطويرية تتطلع خلال العام 2019 إلى القيام بمشاريع عدة من خلال المضي في تطوير اللوائح والأنظمة وتحديثها لتواكب المتغيرات التي تطرأ على السوق المالي وفق أفضل المعايير والممارسات ذات الصلة، كما تتوقع صدور قانون هيئة أسواق المال الجديد، وترخيص شركات لتقديم خدمات مالية جديدة واتجاه عدد من شركات الوساطة للتحول لنموذج الشركات التي تقدم خدمات مالية متكاملة.

وفي الختام فإنني على ثقة أكيدة في أن هذه الحصاد من الإنجازات على مدى عام كامل من العمل الدؤوب ليس إلا حلقة في سلسلة متصلة الحلقات، وأن الهيئة ستواصل مسيرة الإنجاز والتطور والقيام بالدور المنوط بها بما يساهم في خدمة الاقتصاد الوطني.

إننا نجدد عزمنا على مواصلة عمليات التطوير والتحديث -في ضوء توجيهات الحكومة الرشيدة والسياسات المدروسة لمجلس الإدارة- للعمل على تبني أفضل الممارسات العالمية والاستفادة من المعايير والنظم الرقابية النوعية لدى الجهات المناظرة في الأسواق المتقدمة، بما يواكب التطورات المتلاحقة في الأسواق العالمية ويدعم النمو في أسواق المال المحلية.

نسأل الله العلي القدير أن يسدد على طريق الخير خطانا وأن يوفقنا لتحقيق أهدافنا المستقبلية.

م. سلطان بن سعيد المنصوري
وزير الاقتصاد - رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

يعكس هذا التقرير الجهود التي بذلتها هيئة الأوراق المالية والسلع خلال العام 2018 في سبيل دعم المنظومة التشريعية للأسواق المالية وتعزيز دورها الرقابي، وتطوير أدائها على الصعيدين التنظيمي والإشرافي، وتعزيز حضورها على الساحة الدولية من خلال شغل مناصب قيادية بارزة في المنظمات الدولية المتخصصة، فضلاً عن الارتقاء بهيكلها التنظيمي وكادرها الفني والإداري.

فقد أصدرت الهيئة خلال العام الماضي حزمة متكاملة من الأنظمة والقرارات أسهمت في إعطاء الأسواق المالية المزيد من المرونة اللازمة لتطوير خدماتها ومنتجاتها وتحسين أدائها، وقد بلغ عدد الإصدارات التشريعية المنجزة خلال العام الماضي (25) إصداراً وقراراً، فضلاً عن قيام الهيئة بمراجعة واعتماد (16) تشريعاً (ضوابط وتعديلات) تخص الأسواق المالية.

ومما لا شك فيه أن هذا الشوط الكبير الذي قطعته الهيئة في تطوير البنية التشريعية إنما يأتي مواكباً للتطورات الجارية في الأسواق العالمية ويستهدف تأمين سوق مالي سليم تسود فيه آليات السوق الحر، مع دعم مؤسسات السوق المالي من شركات مساهمة عامة مدرجة وشركات وساطة وخدمات مالية مرخصة وأدوات استثمارية متنوعة، علاوة على رفع كفاءة وفاعلية عمليات التفتيش والمراقبة، والتمكين من اتخاذ إجراءات مناسبة بحق المخالفين من الشركات والمتعاملين، وتطوير منظومة التوعية الاستثمارية والشمول المالي.

كما حفلت الفترة نفسها بإنجازاتٍ عدة على المستوى الرقابي والإشرافي من خلال تعزيز كفاءة وفاعلية عمليات التفتيش والمراقبة، واتخاذ إجراءات حازمة بحق المخالفين من شركات الوساطة والشركات المساهمة العامة، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الهيئة تضطلع بالمهام المنوطة بها- وفق أفضل الممارسات العالمية- فيما يخص آليات وأساليب الرقابة على الشركات والتفتيش (من خلال قسم الرقابة على الشركات والتفتيش الذي تم استحداثه مؤخراً لهذا الغرض) ومتابعة الإفصاح وتطبيق متطلبات وضوابط الحوكمة ورصد المخالفات والتحقق من وقوعها (من خلال قسم التقصي المالي الذي يقوم بمهمة دراسة ملفات تقارير التفتيش على الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأنها) واتخاذ الجزاءات التي تتخذ حيال المخالفات تنفيذا لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (2) لسنة 2015 والأنظمة الصادرة عن الهيئة وأحكام القانون الاتحادي لتنظيم مهنة مدققي الحسابات.

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن خطة الهيئة في الوقت الراهن تشمل التدقيق على جودة الأعمال والتقارير المالية لشركات التدقيق الخارجي من خلال استحداث فريق عمل ذي خبرات عالية يتم التعاون معها في التفيش والتدقيق على شركات التدقيق الخارجي المعتمدين من الهيئة.

وقد استمرت الهيئة في تعزيز حضورها على الساحتين العربية والدولية؛ فعدا عن توقيع 9 مذكرات تفاهم مع مع جهات محلية واتحادية في مجالات مالية واقتصادية وتشريعية، شاركت الهيئة في مجموعة من الفعاليات والمحافل الدولية والإقليمية، وكان للهيئة مشاركات نشطة في اجتماعات المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO وعدد من المؤتمرات وورش العمل التخصصية. وقد حققت الهيئة في هذا الصدد عدة إنجازات غير مسبوقة حيث توجت جهود الهيئة بفوز الرئيس التنفيذي برئاسة لجنة الأسواق الناشئة والنامية بمنظمة "أيوسكو"، واختياره لمنصب رئيس مجلس إدارة المنظمة، وذلك للمرة الأولى محلياً وإقليمياً، فضلاً عن اختياره رئيساً مشاركاً لمجموعة العمل المعنية بحوْكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

أخيراً فإن هذا التقرير هو بمثابة مرجع توثيقي للمعلومات والبيانات المالية عن أوضاع السوق المالي بالدولة خلال العام 2018، إذ يضم بين دفتيه حشداً من المعلومات والبيانات والإحصائيات والمؤشرات والنسب المالية عن الشركات المساهمة العامة وصناديق الاستثمار وبيانات ومؤشرات إجمالية عن الحوْكمة والإفصاح وغيرها من الموضوعات التي تهم المتعاملين في السوق بشكل عام.

وكلي يقين في أن الهيئة ستواصل مسيرة الإنجازات والتقدم من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية الموضوعة لها والقيام بالدور المنوط بها بما يسهم في خدمة الاقتصاد الوطني.

د. عبيد سيف الزعابي
الرئيس التنفيذي

الرؤية والرسالة والقيم

رؤيتنا

بيئة استثمارية سليمة في سوق مالي متقدم.

رسالتنا

حماية حقوق المستثمرين وترسيخ أسس التعامل السليم وتعزيز بيئة جاذبة لرؤوس الأموال اعتماداً على نظم ابتكارية.

قيمنا

النزاهة والعدالة: الحفاظ علي حقوق جميع الأطراف المتعاملة في أسواق رأس المال والسلع، وتحقيق سلامة ودقة المعاملات المنجزة.

الشراكة والتعاون: إقامة تحالفات نوعية وشراكات إستراتيجية هادفة تحقق المنفعة المتبادلة وتلبي المصالح المشتركة في أسواق رأس المال.

الشفافية: توفير المعلومات والبيانات الكافية لجميع الأطراف في أسواق رأس المال في نفس الوقت.

الإبداع: تبني وتطبيق معايير التميز والابتكار في تصميم وتنفيذ المهام.

المحتويات

- **أهم إنجازات الهيئة خلال العام** ---------- 12
- **الإفصاح والحوكمة** ---------- 20
  - حوكمة الشركات ---------- 20
  - البيانات المالية ---------- 22
  - الجمعيات العمومية وتوزيعات الأرباح ---------- 23
- **الإصدار والتسجيل** ---------- 28
  - إنجازات إدارة الإصدار والتسجيل للعام 2018 ---------- 28
- **الشركات المسجلة** ---------- 30
  - ملخص إجراءات التسجيل والطرح العام والإدراج خلال العام 2018 ---------- 30
  - إحصائية الشركات المساهمة العامة المسجلة بالهيئة في العام 2018 ---------- 32
  - إحصائية رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2018 ---------- 35
  - إحصائية الشركات المساهمة المدرجة في أسواق المال بالدولة حتى نهاية العام 2018 ---------- 38
  - أهم إحصائيات إصدارات السندات و الصكوك الإسلامية خلال العام 2018 ---------- 42
- **صناديق الاستثمار** ---------- 44
  - أبرز إنجازات الهيئة المتعلقة بصناديق الاستثمار ---------- 44
  - أهم إحصائيات صناديق الاستثمار المحلية بنهاية العام 2018 ---------- 44
  - أهم إحصائيات صناديق الاستثمار الأجنبية المسجلة لدى الهيئة ---------- 48
- **أداء أسواق الأوراق المالية في الدولة** ---------- 54
  - أولاً: على مستوى الأسواق ---------- 54
  - ثانياً: على مستوى الشركات المدرجة ---------- 61
- **مشتقات السلع** ---------- 62
  - أولاً: جهود الهيئة في تطوير سوق السلع ---------- 62
  - ثانياً: إنجازات بورصة دبي للذهب والسلع ---------- 63
  - ثالثاً: أبرز الإنجازات على صعيد تداول السلع ---------- 63

يسلط هذا التقرير الضوء على أبرز مؤشرات أداء الهيئة خلال العام 2018، والمنجزات التي شهدها قطاع الأوراق المالية.

وقد حققت هيئة الأوراق المالية والسلع إنجازات لافتة على مدار العام سواء على مستوى البيئة التشريعية والمنظومة الرقابية والبنية التنظيمية والشؤون المؤسسية. السطور التالية تعرض لأهم مؤشرات أداء الهيئة خلال هذه الفترة.

الصعيد التشريعي:

أصدرت الهيئة خلال العام الماضي حزمة متكاملة من الأنظمة والقرارات التي أسهمت في إعطاء الأسواق المالية المزيد من المرونة اللازمة لتطوير خدماتها ومنتجاتها وتحسين أدائها، وقد بلغ عدد الإصدارات والتعديلات التشريعية المنجزة (25) إصداراً، وذلك على النحو التالي:

أولاً : الإصدارات التشريعية الصادرة عن رئيس مجلس إدارة الهيئة :

1. قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (1/ر.م) بشأن مصفوفة الصلاحيات والمسؤوليات.
2. قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (4/ر.م) بشأن تعديل قرار رئيس مجلس الإدارة رقم 43 لسنة 2008 بشأن الإدراج المشترك.
3. قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (5/ر.م) بشأن فرض الجزاءات
4. قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (12/ر.م) بشأن نظام الإفصاح الالكتروني.
5. قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (14/ر.م) بشأن تعديل النظام الخاص بالإفصاح والشفافية.
6. قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (18/ر.م) بشأن ترخيص وكالات التصنيف الائتماني.
7. قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (19/ر.م) بشأن تنظيم نشاط الإيداع المركزي.
8. قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (20/ر.م) بشأن طرح وإصدار الأوراق المالية الإسلامية.
9. قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (22/ر.م) بشأن تنظيم عقود المشتقات.
10. قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (23/ر.م) تعديل القرار رقم 4/ر.م لسنة 2017 بشأن تنظيم نشاط الخدمات الإدارية لصناديق الاستثمار.
11. قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (26/ر.م) بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (20/ر) لسنة 2011 بشان لائحة الموارد البشرية ومصفوفة الصلاحيات والمسؤوليات.

12. قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (27/ر.م) بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (27) لسنة 2014م الخاص بنظام الوساطة في الأوراق المالية.
13. قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (28/ر.م) اعتماد الإطار التنظيمي للتكنولوجيا المالية والقوائم التنظيمية للبيئة التجريبية .
14. قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (32/ر.م) بشأن رسوم الخدمات الفنية المستحقة للهيئة.
15. قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (33/ر.م) بشأن رسوم الخدمات الإدارية المستحقة للهيئة.
16. قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (37/ر.م) بشأن الدليل الإرشادي لبرنامج تصنيف شركات الخدمات الإدارية.

ثانيا: الإصدارات التشريعية الصادرة عن الرئيس التنفيذي:

1. القرار الإداري رقم (17) بشأن تعديل جدول المخالفات والجزاءات الإدارية الخاصة بتطبيق القانون وأنظمة الهيئة.
2. القرار الإداري رقم (23) بشأن الإجراءات والضوابط الداخلية المتعلقة بنشر أسماء المخالفين.
3. القرار الإداري رقم (45) بشأن تعديل ضوابط صندوق الاستثمار العقاري، ومعايير تقييم الحصص العينية.
4. القرار الإداري رقم (72) بشأن تعديل القرار الإداري رقم (45/ ر.ت) لسنة 2016 بشأن نظام الشكاوى بتعاملات أسواق المال
5. القرار الإداري رقم (99) بشأن ضوابط استيفاء الغرامات بالهيئة.
6. القرار الإداري رقم (100)بشأن نظام تلقي البلاغات المتعلقة بأسواق المال.
7. القرار الإداري رقم (104)بشأن اعتماد النماذج الخاصة بدليل سياسات واجراءات العقود والمشتريات
8. القرار الإداري رقم (137) بشأن قرار تصنيف شركات الخدمات الإدارية.
9. القرار الإداري رقم (142)بشأن اعتماد دليل اجراءات الإشراف والرقابة على مدققي حسابات الشركات المساهمة وصناديق الاستثمار ومرفقاته.

الصعيد الرقابي:

(أ) قامت الهيئة بالدور المنوط بها في الكشف عن التلاعبات والمخالفات التي تجري في سوق رأس المال بالدولة. وذلك على صعيد التداولات في الأسواق، أو في الرقابة والإشراف على كل ما

يخص الجهات الخاضعة لإشرافها، وذلك على النحو الذي سنعرضه فيما يلي:

- إنجـاز خطة التفتيش الـدوري على الشـركات المرخصة من الهيئة بنسبة 100% من الخطة السنوية بواقع عدد (59) شركة أنشطة مختلفة، وذلك على النحو التالي:
  - التفتيش الدوري على عدد 18 شركة وساطة أوراق مالية.
  - التفتيش الدوري على عدد 14 شركة وساطة سلع.
  - التفتيش الدوري على عدد 11 شركة استشارات مالية.
  - التفتيش الدوري على عدد 4 شركة إدارة استثمار.
  - التفتيش الدوري على عدد 5 شركة ترويج وتعريف.
  - التفتيش الدوري على عدد 1 شركة حفظ أمين.
  - التفتيش الدوري على عدد 4 شركة مساهمة.
  - التفتيش الدوري علي عدد 1 سوق أبوظبي للأوراق المالية
- إنجاز خطـة التفتيش المفاجئ على الشـركات المرخصة من الهيئة بنسـبة 100% من الإيعازات الواردة من الإدارات ذات العلاقة بواقع عدد (12) شركة وذلك على النحو التالي:
  - التفتيش على عدد 9 شركة وساطة أوراق مالية.
  - التفتيش على عدد 2 شركة وساطة سلع.
- التفتيـش المكتبي على عدد (9) شـركة وسـاطة أوراق مالية للتحقق من الالتزام بقرار فصل حسـابات الشركة عن العملاء وذلك خلال أيام الشهر.
- التدقيق على التقارير الدورية الشـهرية الواردة من الشركات المرخصة من الهيئة بنسبة 100% وذلك على النحو التالي:
  - إعداد عدد 12 تقرير شـهري عن عدد 35 شركة وساطة بشأن نتائج التدقيق على تقارير فصل الحسـابات الشـهرية الواردة من الشركات، وإحالة الشركات المخالفة لإدارة التنفيذ.
  - إعداد عدد 12 تقرير شـهري عن عدد 35 شركة وساطة بشأن نتائج التدقيق على تقارير الملاءة المالية الشهرية الواردة من الشركات وإحالة الشركات المخالفة لإدارة التنفيذ.
  - إعداد عدد 12 تقرير شـهري عن عدد 35 شركة وساطة بشأن نتائـج التدقيق علـى تقارير آجـال الذمم المدينـة والدائنة الشهرية الواردة من الشركات وإحالة الشركات المخالفة لإدارة التنفيذ.
  - إعداد عدد 12 تقرير شـهري عن عدد 35 شركة وساطة بشأن نتائج التدقيق على تقارير التداول بالهامش الشـهرية الواردة من الشركات وإحالة الشركات المخالفة لإدارة التنفيذ.
  - إعداد عدد (2) تقرير نصف سـنوي عن عدد 35 شركة وساطة بشـأن نتائج التدقيق علـى التقارير الدورية الـواردة لاختبار الاختراق وإحالة الشركات المخالفة لإدارة التنفيذ.
  - إعداد عدد (4) تقرير ربع سـنوي عن عدد 35 شـركة وساطة أوراق مالية وعدد 37 شركة وسـاطة سلع بشأن نتائج التدقيق على القوائم المالية الربع سـنوي الواردة من الشركات وإحالة الشركات المخالفة لإدارة التنفيذ.
  - إعداد تقرير سـنوي عن عدد 35 شـركة وسـاطة أوراق مالية

- وعدد 37 شركة وساطة سلع بشأن نتائج التدقيق على القوائم المالية السنوية الواردة من الشركات. وإحالة الشركات المخالفة لإدارة التنفيذ.

- إعداد تقرير سنوي عن عدد 37 شركة وساطة سلع بشأن نتائج التدقيق على تقارير فصل الحسابات الواردة من الأسواق بشأن شركات وساطة السلع وإحالة الشركات المخالفة لإدارة التنفيذ.

- إعداد عدد (60) تقرير اختراق إيجابي نصف سنوي للشركات الحاصلة على ترخيص التداول عبر الانترنت أو التداول المباشر وإحالة الشركات المخالفة لإدارة التنفيذ.

- إخطار ومتابعة عدد (63) شركة بشأن أوجه القصور للنتائج التي أسفر عنها التفتيش الدوري عن كافة الأنشطة المرخصة من الهيئة نطاق التفتيش ومتابعة تصويبها خلال 3 شهور من تاريخ إخطارها.

- إنجاز النموذج الاسترشادي الخاص بتقرير المراقب الداخلي لقياس الالتزام والمخاطر لنشاط وساطة السلع بنسبة 100% والتعميم على الشركات لتحقيق الرقابة الذاتية.

- الانتهاء بنسبة 100% من إصدار دليل استرشادي لعمل ممثلي الوسطاء ومدير التداول لدى الشركات في إطار توعية الشركات بالمهام الوظيفية لتحقيق الرقابة الذاتية.

- الانتهاء بنسبة 100% من إنجاز التقرير الصادر بشأن رصد حالات الإخفاق في عمليات التسوية مع الأسواق ومتابعتها للتصويب اللازم وأخذها في الاعتبار كأحد معايير خطة التفتيش السنوية.

- إخطار الشركة بأوجه القصور للنتائج التي أسفر عنها التفتيش الدوري على الشركات ومتابعة التصويب خلال مدة محددة بما ساهم في خفض نسبة المخالفات والغرامات ورفع نسبة الكفاءة والفاعلية في عمليات الرقابة الذاتية على الشركات.

- إخطار شركات وساطة الأوراق المالية والسلع بالأخطاء الشائعة وأفضل الممارسات بناءً على نتائج التفتيش للعام السابق.

- إخطار شركات وساطة الأوراق المالية والسلع بأولويات محاور التفتيش للسنة في بداية كل عام.

- تطبيق معايير الملاءة المالية وضوابط فصل الحسابات على شركات الوساطة في السلع.

- البدء في وضع معايير للملاءة المالية لشركات الإدارة وشركات إدارة الاستثمار ومستمر العمل عليها حتى شهر مارس، أبريل 2019.

(ب) كما اتخذت الهيئة عدداً من الإجراءات التي استهدفت حماية حقوق المستثمرين وذلك كما يلي:

- فــرض غرامات مالية علــى الجهات المخالفــة لقانون الهيئة والأنظمة الصادرة بمقتضاه، وفقاً لظروف كل مخالفة، وقد بلغ عدد مخالفات الغرامات المالية التي تم توقيعها (27) غرامة.
- إيقاف عدد (4) شركات مرخصة من قبل الهيئة.
- توجيه إنــذارات عدد (272) للجهات المخالفــة لقانون الهيئة والأنظمة الصــادرة بمقتضاه، وقد تم توجيه عدد (3) إنذارات بحق مستثمرين.
- فتح عدد (13) بلاغاً لدى الجهات المختصة بالدولة وذلك عن الممارسات غير المشــروعة المرتكبة بالمخالفة لقانون الهيئة والأنظمة والتشريعات الصادرة بمقتضاه.
- توجيه عدد (6) تنبيهات للجهــات المرخصة من الهيئة إضافة إلى عدد تنبيه واحد للمستثمرين.

(ج) وعلى صعيد الفصل في المنازعات المتعلقة بالتداول في الأوراق المالية تلقت الهيئة عدد (6) شكاوى أحيلت إليها على مدى العام، فضلاً عن عدد (52 طلباً) في مختلف موضوعات متنوعة تتصل بسوق المال.

(د) وكان قد تم من خلال الرقابة الإلكترونية على التداول اكتشاف 31 حالة تلاعب أحيلت لإدارة التنفيذ لاتخاذ اللازم بخصوصها تضمنت:

- 19 حالة تداول من قبل مطلعين insider trading
- 10 حالات من تلاعبات السوق الأخرى market manipulation
- حالتي عمليات استباقية front running

(هـ) وقد أشرفت الهيئة على انعقاد الجمعيات العمومية للشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة في السوق المالي، وبلغ عدد الجمعيات العمومية المنعقدة خلال العام 2018 (141) جمعية عمومية . منها عدد (115) جمعية عمومية سنوية انعقدت لاعتماد البيانات المالية السنوية للشركة.

(و) كما تابعت الهيئة إفصاح الشركات المدرجة الخاضعة لقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7/ر.م.) لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة عن تقرير حوكمة الشركات للعام 2017، وقد بلغ عدد الشركات التي أفصحت عن تقرير الحوكمة خلال العام المنصرم (89) شركة مساهمة عامة محلية من أصل (90) شركة خاضعة لمتطلبات الحوكمة ومطالبة بالإفصاح عن تقرير الحوكمة وبنسبة إفصاح بلغت 98.89%؛ مقابل شركة واحدة لم تفصح عن التقرير نظرا لأنها تم تأسيسها في نهاية عام 2017.

(ز) ومع نهاية عام 2018 قامت الهيئة بمراجعة طلبات تجديد قيد مدققي حسابات الشركات المساهمة العامة وصناديق الاستثمار لدى سجلات هيئة الأوراق المالية؛ حيث بلغ عدد شركات ومكاتب التدقيق المسجلة لدى الهيئة (10) شركات، وهي المصرح لها بتدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة وصناديق الاستثمار، وفقاً لأحكام المادة رقم (244) من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية.

(ح) وفيما يتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة يعرض الجدول التالي نسب الإفصاح التي تحققت العام الماضي وفقاً لنوع الإفصاح:

الجدول رقم (1)

نوع الإفصاح	نسبة إفصاح الشركات المساهمة العامة المدرجة المحلية	نسبة الإفصاح الاجمالية
البيانات المالية السنوية لعام 2017	%100	%99.2
البيانات المالية للربع الأول لعام 2018	%99.1	%99.2
البيانات المالية للربع الثاني لعام 2018	%100	%99.2
البيانات المالية للربع الثالث لعام 2018	%98.2	%97.7

الصعيد التنظيمي:

(أ) قامت الهيئة بالترخيص لعدد من الشركات لمزاولة أنشطة وخدمات مالية واستثمارية بما يرتقي بالخدمات المقدمة للمستثمرين ويتيح أمامهم خيارات أوسع للحصول على خدمات نوعية تسهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وقد بلغ عدد الشركات التي رخصتها الهيئة (78) لأجل مزاولة عدد من الأنشطة والخدمات المالية والاستثمارية، كما هو مبين في القائمة التالية:

الجدول رقم (2)

م	النشاط	العدد
1	إدارة الاستثمار	17
2	تأسيس وإدارة صناديق الاستثمار	11
3	ترويج المنتجات المالية	30
4	الخدمات الإدارية لصناديق الاستثمار	2
5	الاستشارات المالية والتحليل المالي	6
6	المستشار المالي: مدير الإصدار	5
7	مستشار الإدراج	2
8	التعريف	5

وتجدر الإشارة إلى أن القائمة أعلاه تضمنت عدداً من شركات الاستثمار التي رخصت في السابق من قبل المصرف المركزي، والتي تم توفيق أوضاعها ونقل اختصاصها للهيئة وإصدار التراخيص لها لممارسة الأنشطة والخدمات المالية والاستثمارية التي تقدمها لعملائها، وذلك تطبيقاً لما تم الاتفاق عليه مع المصرف المركزي بشأن نقل اختصاص تراخيص تلك الشركات من المصرف الى الهيئة.

(ب) وعلى المستوى التنظيمي كذلك قامت الهيئة بما يلي:

- توفيق أوضاع عدد (70) صندوق أجنبي وتسجيل عدد (100) صندوق أجنبي جديد بإجمالي عدد (170) صندوق استثمار أجنبي.

(ج) **كما منحت الهيئة موافقاتها على العمليات والإدراجات والإصدارات التالية:**

- عملية استحواذ شركة تكافل الامارات (ش.م.ع) على كامل أسهم شركة تكافل الهلال (ش.م.ع).
- إدراج سندات حكومة المالديف في سوق أبوظبي للأوراق المالية بقيمة 100 مليون دولار أمريكي.
- إدراج صكوك شركة الدار صكوك (المحدودة) إدراج مشترك في كل من يورونكست دبلن (سوق الإدراج الرئيسي) وسوق أبوظبي للأوراق المالية بقيمة 500 مليون دولار أمريكي.
- إدراج صكوك الشركة القابضة العامة (صناعات) ش.م.ع في سوق أبوظبي للأوراق المالية بقيمة 300 مليون دولار أمريكي.
- إدراج شركة ريم للاستثمار وهي شركة مساهمة خاصة في سوق أبوظبي للأوراق المالية براس مال قدره 77.5 مليون درهم.
- إدراج شركة واحة الزاوية القابضة وهي شركة مساهمة خاصة في سوق أبوظبي للأوراق المالية برأس مال قدره 2.3 مليار درهم تقريباً.
- إدراج عدد (2) شركة أجنبية في سوق دبي المالي برأس مال يبلغ 997 مليون دولار.
- إصدار صكوك غير قابلة للتحويل إلى أسهم لمصرف أبوظبي الإسلامي بمبلغ 2,75 مليار درهم تقريباً.
- إصدار صكوك غير قابلة للتحويل إلى أسهم لشركة دانة غاز بمبلغ 1,95 مليار درهم تقريباً.
- إصدار صكوك غير قابلة للتحويل إلى أسهم لشركة الاتحاد العقارية بمبلغ (1 مليار درهم).
- إصدار سندات قابلة للتحول إلى أسهم لشركة دي أكس بي أنترتينمنتس بمبلغ 1.23 مليار درهم.
- إصدار صكوك إلزامية التحويل إلى أسهم لشركة الخليج للملاحة القابضة بمبلغ 100 مليون درهم.
- إصدار أسهم زيادة رؤوس أموال عدد 11 شركة مدرجة بقيمة إجمالية 4.43 مليار درهم .

الدراسات والفعاليات والتوعية:

قامت الهيئة بإعداد العديد من الدراسات والتقارير الفنية تضمنت: 45 دراسة عن الممارسات العالمية لموضوعات مختلفة متعلقة بأسواق رأس المال، إضافة إلى تقارير التحليل المالي للشركات المدرجة والشركات المرخصة بهدف الوقوف على أوضاعها وتحديد الفرص والتحديات التي تواجهها، كذلك قامت بإعداد 10 تقارير فنية متخصصة.

وبالإضافة إلى ذلك نظمت الهيئة مؤتمرين رئيسيين خلال العام بحضور خبراء ومتخصصين ومسؤولي أسواق مالية من مختلف دول العالم، أولهما تناول "تعزيز الاستثمار الأجنبي في الأسواق المالية"، وثانيهما "المؤتمر الدولي لمنظمة الإفصاح الالكتروني – XBRL" الذي أقيم بالتعاون بين المنظمة والهيئة، تحت شعار data amplified.

كما نظمت حلقة نقاشية عن **دور مؤسسات السوق المالي في تحفيز الأداء الاستثماري**، وقد عقدت بحضور ومشاركة الرئيس التنفيذي

للهيئة ومسؤولي الأسواق المالية بالدولة وخبراء ومحللين ماليين.

كذلك شاركت الهيئة في تنظيم "منتدى الصكوك" بالتعاون مع جمعية التحليل المالي CFA وجمعية الخليج للصكوك والسندات GBSA، وشاركت في معرض أبوظبي الدولي للكتاب، وجيتكس للتقنية 2018، وقمة "أقدر" العالمية.

وفيما يختص بالتوعية والتثقيف شاركت الهيئة في فعاليات "أسبوع المستثمر العالمي" الذي تم تنظيمه بالتنسيق مع منظمة "أيوسكو"، وتضمن إطلاق وثيقة "حقوق المستثمر" على هامش فعالياتها، كما أطلقت 3 حملات للتوعية الاستثمارية في الصحف والفضائيات وشبكات التواصل الاجتماعي، ونظمت 3 ورش عمل وحلقات نقاشية للجمهور المتخصص في أبوظبي ودبي، و10 ندوات ومحاضرات لطلبة المدارس والجامعات، فضلاً عن ندوة توعية عامة لجمهور المستثمرين.

كما نشرت الهيئة ما يزيد على 500 رسالة توعوية مختصرة بالصحف والمجلات والإصدارات المتنوعة، وأصدرت عدد 2 كتيب توعية للمستثمرين والمهتمين، كما نشرت 36 موضوعاً توعوياً على مدى العام في الصحف ضمن المشروع الوطني للتوعية الاستثمارية والشمول المالي، وأنجزت دراسة لقياس مدى "ثقة المستثمرين بالأسواق المالية".

وأصدرت "التقرير السنوي 2017" عن أداء الهيئة العام وملخص عن سوق الإمارات للأوراق المالية باللغتين العربية والإنجليزية، وكذلك مجلة "أوراق مالية" التي تعرض لأهم إنجازات الهيئة وأنشطتها وتنشر مادة للتوعية الاستثمارية.

العلاقات والمنظمات الدولية:

وتوجت جهود الهيئة في مجال العلاقات والمنظمات الدولية بفوز الرئيس التنفيذي للهيئة الدكتور عبيد الزعابي برئاسة لجنة الأسواق الناشئة والنامية بالمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "أيوسكو"، واختياره لمنصب رئيس مجلس إدارة منظمة "أيوسكو"، وذلك للمرة الأولى محلياً وإقليمياً.

كذلك وقعت الهيئة اتفاقية تنظيمية (Passporting) مع سوق أبوظبي المالي العالمي ADGM وسلطة دبي للخدمات المالية DFSA بشأن تسهيل عملية ترخيص صناديق الاستثمار لدى كل منها وترويجها في جميع أنحاء الدولة.

وفضلاً عن ذلك وقعت الهيئة 9 مذكرات تفاهم مع جهات محلية واتحادية في مجالات مالية واقتصادية وتشريعية وقضائية وتقنية.

وكان للهيئة مشاركات في 4 اجتماعات ومؤتمرات تابعة لمنظمة "أيوسكو"، واجتماع تابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، واجتماعين آخرين تابعين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية أو من يعادلهم بدول مجلس التعاون الخليجي واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.

التدريب والاختبارات المهنية والموارد البشرية:

أطلقت الهيئة منظومة برنامج اختبارات الترخيص المهني المحدثة، والتي ضمت مسارات جديدة للوظائف التالية: "مدير الترويج" ، "مدير الاستثمار/ رئيس الاستثمار"، "مكافحة غسل الأموال"، "مسؤول إدارة المخاطر"، وقد عقد مركز التدريب والاختبارات المهنية بالهيئة خلال هذا العام 9 ورش تدريبية متخصصة.

وخلال حفل التكريم الثامن للوسطاء المجتازين لبرنامج اختبارات الترخيص المهني كرم الرئيس التنفيذي للهيئة 56 من الذين نجحوا في اجتياز اختبارات الترخيص.

كما تم اعتماد الإطلاق التجريبي لمشروع تأهيل طلاب كليات التقنية العليا للعمل في قطاع الأسواق المالية في دولة الامارات.

وقد فازت الهيئة بجائزة الإمارات للموارد البشرية في الحكومة الاتحادية (فئة محور المتعاملين) في الدورة الرابعة من الجائزة، كما كرم مؤتمر التميز المؤسسي الذي عقد تحت رعاية غرفة أبوظبي الهيئة لفوزها بالمركز الثاني في جائزة الابتكار على مستوى المنظمات.

حوكمة الشركات

في إطار جهود هيئة الأوراق المالية والسلع الرامية إلى دعم ونمو تطور أسواق الأوراق المالية بالدولة كأحد الأهداف الاستراتيجية للهيئة التي تعمل على تحقيقها بما ينسجم مع رؤية وتطلعات الحكومة الاتحادية، قامت الهيئة بتبني تطبيق الشركات لإجراءات الحوكمة المتعلقة بقواعد الإدارة الرشيدة والممارسات السليمة للأعمال، من خلال إطلاق سلسلة من الحملات التوعوية لتعزيز الوعي العام بمبادئ الحوكمة لدى الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية.

ويقوم فريق قسم حوكمة الشركات والمدققين بمتابعة الشركات الخاضعة لأحكام قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7/ر.م.) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة للاطلاع على مدى التزامها بتطبيق ضوابط ومتطلبات الحوكمة.

وكانت الهيئة قد قامت خلال عام 2016 بإجراء بعض التعديلات على أحكام القرار الوزاري رقم (518) لسنة 2009 بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي وتعديلاته، وقد تم استبداله بإصدار قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7/ر.م.) لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة بحيث يشمل كافة التعديلات التالية:

- ضوابط وأحكام المشاركة في اجتماعات مجلس الإدارة من خلال وسائل التقنية الحديثة.
- ضوابط إبرام الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة.
- إعداد سجل للمطلعين بخصوص تعاملات أعضاء مجلس إدارة الشركة وموظفيها في الأوراق المالية.
- أحكام وضوابط تعارض المصالح في الشركات المساهمة العامة.
- أحكام الجمعيات العمومية السنوية للشركات المساهمة العامة والقرارات الخاصة الصادرة منها.
- الضوابط اللازمة لضمان ممارسة المساهمين لحقوقهم.
- ضوابط علاقات المستثمرين في الشركات المساهمة العامة.

عدد الشركات المساهمة العامة المحلية الخاضعة لضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي مقسمة وفقاً للقطاعات الاقتصادية:

يبلغ عدد الشركات الخاضعة لقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7/ر.م.) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة (90) شركة مساهمة عامة محلية مدرجة أوراقها المالية في السوق المالي وذلك بعد استثناء البنوك والمصارف وشركات التمويل وشركات الاستثمار المالية وشركات الصرافة وشركات الوساطة النقدية الخاضعة لرقابة المصرف المركزي بناء على البند رقم (ب) من المادة رقم (2) من قرار رئيس مجلس الهيئة رقم (7/ر.م.) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة ، كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (3)

القطاع	الشركات المحلية الخاضعة لقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7/ر.م.) لسنة 2016
التأمين	30
الإستثمار والخدمات المالية	6
الاتصالات	2
العقار	10
الصناعة*	14
الخدمات	12
السلع الاستهلاكية	10
الطاقة	3
النقل	3
المجموع	**90**

* خلال عام 2018 قررت الجمعية العمومية لشركة أسمنت الإتحاد تحول الشركة إلى مساهمة خاصة وشطب إدراج أسهمها من سوق أبوظبي للأوراق المالية

الرسم البياني رقم (1)

الشركات المحلية الخاضعة لقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي و حوكمة الشركات المساهمة العامة

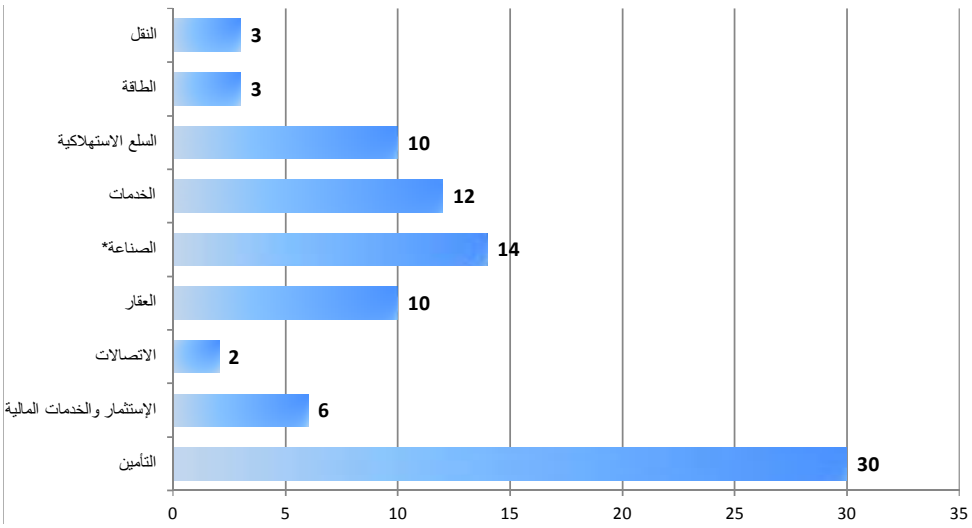

عدد الشركات التي التزمت بتزويد الهيئة بمتطلبات تطبيق ضوابط الحوكمة (كامل وجزئي)

- الشركات التي التزمت بتزويد الهيئة بمتطلبات تطبيق ضوابط الحوكمة (كامل وجزئي) بلغ عددها (90) شركة بنسبة (100%).
- الشركات التي التزمت بتزويد الهيئة بمتطلبات تطبيق ضوابط الحوكمة بشكل كامل بلغ عددها (87) شركة بنسبة (96.7%).
- الشركات التي التزمت بتزويد الهيئة بمتطلبات تطبيق ضوابط الحوكمة بشكل جزئي بلغ عددها (3) شركة بنسبة (3.33%).

وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (4)

القطاع	إجمالي الشركات الملتزمة	الشركات التي حصلت على موافقات	إجمالي الشركات التي التزمت بشكل جزئي (*)
التأمين	30	29	1
الإستثمار والخدمات المالية	6	6	0
الاتصالات	2	2	0
العقار	10	10	0
الصناعة	14	14	0
الخدمات	12	11	1
السلع الاستهلاكية	10	10	0
الطاقة	3	2	1
النقل	3	3	0
المجموع	**90**	**87**	**3**
النسبة المئوية	**% 100**	**% 96.7**	**% 3.33**

(*) تم إدراج عدد (3) شـركات مسـاهمة عامة حديثة خلال نهاية العام 2017 وتم متابعتها خلال عام 2018 للتأكد من استيفائها لمتطلبات تطبيق ضوابط الحوكمة.

عدد الشركات التي قامت بتزويد الهيئة بتقرير الحوكمة للعام 2017:

قامت الهيئة بصفتها الجهة الرقابية الوحيدة في الدولة المسؤولة عن متابعة تطبيق الشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة لدى أسواق الدولة لقرار الحوكمة بالتعميم على تلك الشركات بضرورة إعداد تقرير الحوكمة للعام 2017 حسب النموذج الذي اعتمدته الهيئة في هذا الشأن وإتاحته لجميع المساهمين قبل موعد عقد اجتماع الجمعية العمومية للشركة بوقت كاف.

وخلال العام 2018 بلغ عدد الشركات الملزمة بتطبيق قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7/ر.م.) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة (90) شركة من إجمالي عدد الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية، علماً بأن القرار قد استثنى كافة البنوك والمصارف والشركات المرخصة من المصرف المركزي وكذلك الشركات الأجنبية من تطبيق أحكام هذا القرار.

وقد قامت89 شركة بإصدار تقرير الحوكمة للعام ؛ ولم تفصح شركة واحدة فقط عن التقرير خلال عام 2018 لأنه تم تأسيسها في نهاية عام 2017 كما يتضح من الجدول أدناه.

الجدول رقم (5)

القطاع	الشركات الملزمة بالإفصاح عن تقرير الحوكمة للعام 2017	الشركات المفصحة عن التقرير	الشركات التي لم تفصح عن التقرير(*)
التأمين	30	30	0
الإستثمار والخدمات المالية	6	6	0
الاتصالات	2	2	0
العقار	10	9	*1
الصناعة	14	14	0
الخدمات	12	12	0
السلع الاستهلاكية	10	10	0
الطاقة	3	3	0
النقل	3	3	0
المجموع	**90**	**89**	**1**
النسبة المئوية	**100%**	**98.89%**	**1.1%**

(*) لم تفصح شركة واحدة فقط عن التقرير خلال عام 2018 نظرا لأنها تم تأسيسها في نهاية عام 2017.

البيانات المالية

إفصاح الشركات المساهمة العامة عن البيانات المالية السنوية للعام 2017 والبيانات المالية المرحلية للعام 2018:

انطلاقاً من قاعدة إلزامية جميع الشركات المقيدة لدى الهيئة والمدرجة في الأسواق بتزويد الهيئة بتقارير مالية سنوية وربع سنوية وذلك بموجب المادة (36/7) من النظام الخاص بالإفصاح والشفافية، التزمت الشركات المساهمة العامة بالإفصاح عن البيانات المالية السنوية للعام 2017، وكذلك البيانات الربعية للعام 2018، وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (6)

نوع الإفصاح	نسبة الإفصاح المحلية	نسبة الإفصاح الاجمالية
البيانات المالية السنوية لعام 2017	% 100	% 99.2
البيانات المالية للربع الاول لعام 2018	% 99.1	% 99.2
البيانات المالية للربع الثاني لعام 2018	% 100	% 99.2
البيانات المالية للربع الثالث لعام 2018	% 98.2	% 97.7

الجمعيات العمومية

الجمعيات العمومية للشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة المنعقدة خلال العام 2018.

تعتبر الجمعيات العمومية للشركات المساهمة العامة أعلى سلطة في الهيكل التنظيمي لتلك الشركات، ولهذا أفرد لها القانون أحكاما خاصة بها ومنحها الحق وحدها في اتخاذ القرارات الهامة.

وتمثل الجمعيات العمومية اللقاء السنوي الذي يجمع بين كل من مساهمي الشركات ومجالس إداراتها ومدققي حساباتها وذلك للنظر في نشاط هذه الشركات ومركزها المالي عن كل عام ومناقشة ميزانياتها العمومية وانتخاب أعضاء مجالس إداراتها إذا اقتضت الضرورة ذلك.

وقد لوحظ في السنوات الأخيرة تنامي الوعي بين المساهمين فيما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم في الجمعيات العمومية، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال مناقشاتهم مع أعضاء مجالس الإدارات أثناء انعقاد هذه الجمعيات؛ الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى تعديل القرارات الصادرة عن الجمعيات بما يتفق مع ما يراه المساهمون ويحقق مصالحهم.

ولعل من أبرز الأمور التي ساهمت في تعزيز هذا الدور للمساهمين دعم الهيئة وتطبيقها لنظام التصويت السري التراكمي والذي ساعد في حماية حقوق الأقلية من المساهمين ومنحهم إمكانية الحصول على مقاعد في مجالس الإدارات.

ويستعرض التقرير التالي إحصائيات الجمعيات العمومية المنعقدة للشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة بأسواق الدولة خلال العام 2018.

** بيان بإجمالي عدد الجمعيات العمومية المنعقدة خلال العام 2018:

بلغ عدد الجمعيات العمومية المنعقدة خلال العام 2018 (141) جمعية عمومية للشركات المساهمة العامة، منها (134) جمعية للشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة، و(7) جمعيات للشركات المساهمة العامة المحلية غير المدرجة.

** بيان بإجمالي عدد الجمعيات العمومية المنعقدة خلال العام 2018 مقسمة وفقاً لأماكن انعقادها:

تصدرت إمارة دبي عدد الجمعيات المنعقدة بإجمالي (56) جمعية، تليها إمارة أبوظبي التي احتلت المركز الثاني بإجمالي (47) ثم جاءت في المركز الثالث إمارة رأس الخيمة بإجمالي (15) جمعية، وفي المركز الرابع إمارة الشارقة بإجمالي (14) جمعية، وفي المركز الخامس إمارة الفجيرة بإجمالي (4) جمعيات، ومن ثم إمارة عجمان بواقع (3) جمعيات؛ فإمارة أم القيوين بواقع جمعيتين اثنتين.

**بيان بإجمالي التوزيعات النقدية وأسهم المنحة للشركات التي أقرت توزيعات بجمعياتها العمومية المنعقدة خلال العام 2018:

بلغ إجمالي قيمة التوزيعات النقدية وأسهم المنحة للشركات المساهمة العامة نحو (42) مليار درهم، حيث بلغت إجمالي قيمة التوزيعات النقدية التي أقرتها الجمعيات العمومية المنعقدة خلال العام 2018 نحو (41.9) مليار درهم، بينما بلغت إجمالي قيمة توزيعات المنحة ما يقارب (288) مليون درهم، كما يتضح من الجدول أدناه:

الجدول رقم (7)

(بالدرهم)

التوزيعات	
قيمة التوزيعات النقدية خلال العام 2018	41.949.122.692,80
قيمة توزيعات المنحة خلال العام 2018	288.396.840,83
الإجمالي	**42.237.519.533,62**

الرسم البياني رقم (2)

نسبة التوزيعات النقدية وتوزيعات المنحة خلال العام 2018

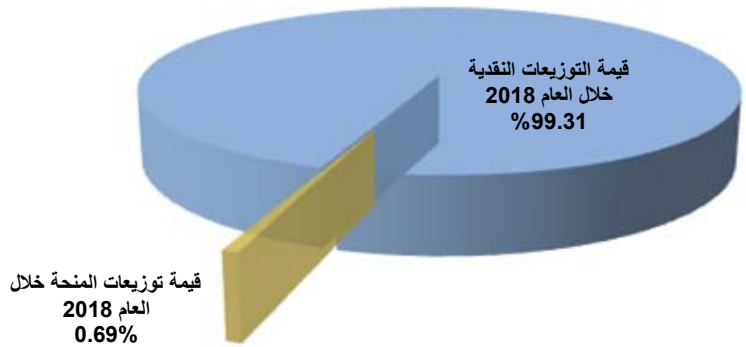

بيان بإجمالي التوزيعات النقدية التي أقرت بالجمعيات العمومية المنعقدة خلال العام 2018 حسب التصنيف القطاعي:

بلـغ إجمالي مجموع التوزيعات النقدية للشـركات التي أقرت توزيع أرباح نقدية في الجمعيـات العمومية المنعقدة خلال العام 2018 نحو (41.9) مليار درهم، وقد تصدر قطاع البنوك جميع القطاعات الاقتصادية من حيث إجمالي قيمة التوزيعات النقدية بقيمة بلغت نحو (17.4) مليـار درهـم، يليه قطاع العقار بقيمـة توزيعات بلغت نحو (10.3) مليار درهم، ثم قطاع الإتصالات بقيمـة توزيعات بلغت نحو (8.9) مليار درهم، ثم باقي القطاعات الاقتصادية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (8)

(بالدرهم)

القطاع	نسبة التوزيعات النقدية	مقدار التوزيعات النقدية
البنوك	41.5%	17,405,049,721.88
العقار	24.6%	10,326,021,743.24
الاتصالات	21.3%	8,948,872,786.00
الإستثمار والخدمات المالية	3.3%	1,390,491,298.28
الطاقة	2.6%	1,083,831,171.10
النقل	1.7%	705,318,300.00
الخدمات	1.6%	653,138,219.24
التأمين	1.5%	645,625,329.30
الصناعة	1.5%	608,972,586.26
السلع الاستهلاكية	0.4%	181,801,537.50
الإجمالي	**100%**	**41,949,122,692.80**

الرسم البياني رقم (3)

مقدار التوزيعات النقدية

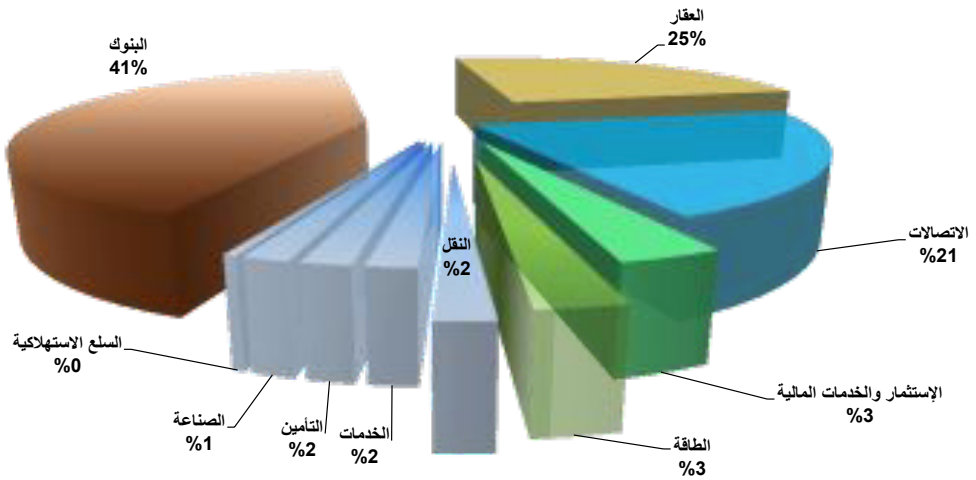

بيان بإجمالي توزيعات أسهم المنحة للشركات التي أقرت توزيعات بجمعياتها العمومية المنعقدة خلال العام 2018 حسب التصنيف القطاعي:

بلغ إجمالي مجموع التوزيعات للشـركات التي قامت بتوزيع أرباح من خلال أسـهم المنحة للجمعيات المنعقدة خلال العام 2018 ما يقارب (288) مليون درهم، وقد تصدر قطاع البنوك جميع القطاعات الاقتصادية من حيث إجمالي قيمة توزيعات أسهم المنحة بقيمة (123) مليون درهـم، يليه قطاع الصناعة بقيمة توزيعات بلغت نحو (76) مليون درهـم، ثم قطاع الخدمات بقيمة توزيعات بلغت نحو (68) مليون درهم، وأخيرا قطاع السلع الإستهلاكية بقيمة توزيعات بلغت نحو (20) مليون درهم كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (9)

(بالدرهم)

القطاع	نسبة توزيعات أسهم المنحة	مقدار توزيعات أسهم المنحة
البنوك	%42.8	123,334,098.83
الصناعة	%26.6	76,662,742.00
الخدمات	%23.7	68,400,000.00
السلع الاستهلاكية	%6.9	20,000,000.00
الإجمالي	**%100.00**	**288,396,840.83**

الرسم البياني رقم (4)

نسبة توزيعات أسهم المنحة

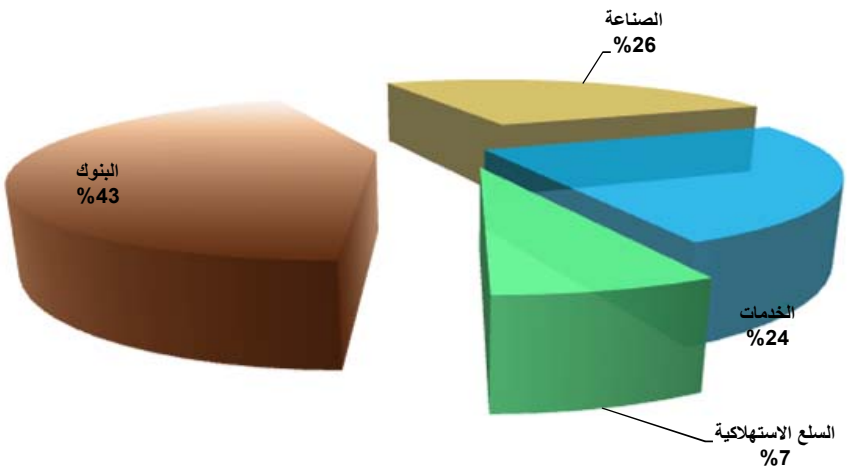

إحصائية مدققي حسابات الشركات المساهمة العامة المقيدين لدى الهيئة حتى نهاية العام 2018

بدأت هيئة الأوراق المالية والسلع بتطبيق قرار قيد مدققي حسابات الشركات المساهمة العامة وصناديق الاستثمار في سجل الهيئة وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (25) لسنة 2015 الذي أصدره معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري رئيس مجلس إدارة الهيئة بحيث لا يجوز لغير المقيدين بالسجل تدقيق الحسابات أو إعداد التقارير عن الحسابات الدورية أو السنوية أو القوائم المالية للشركات المساهمة العامة أو صناديق الاستثمار، وقد بلغ عدد مدققي حسابات الشركات المساهمة العامة المقيدين لدى الهيئة حتى نهاية 2018 عدد 10 شركات تدقيق.

الجدول رقم (١٥)

م	اسم مدقق الحسابات	الجنسية	تاريخ القيد لدى الهيئة
1	شركة جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة - فرع أجنبي	أجنبية	3-Jan-2016
2	شركة رودل الشرق الأوسط.	محلية	11-Jan-2016
3	شركة طلال أبو غزالة وشركاه الدولية - فرع أجنبي	أجنبية	11-Jan-2016
4	ديلويت أند توش الشرق الأوسط	أجنبية	6-Jan-2016
5	كي بي ام جي لوار جلف ليمتد	أجنبية	6-Jan-2016
6	برايس ووتر هاوس كوبرز - فرع أجنبي	أجنبية	18-Jan-2016
7	ارنست ويونغ الشرق الأوسط- شركة وطنية	محلية	20-Jan-2016
8	شركة مزارز محاسبون قانونيون - أعمال مدنية	محلية	1-Feb-2016
9	شركة بي دي أو محاسبون قانونيون ومستشارون	أجنبية	20-Feb-2016
10	كرو ماك - شركة أعمال مدنية*(هوروث ماك سابقا)	أجنبية	21-Apr-2016

إنجازات الإصدار والتسجيل للعام 2018

خلال هذا العام قامت الهيئة بتلقي العديد من طلبات اصدار الأوراق المالية وطلبات التسجيل حيث تم الموافقة على تسجيل ثلاث شركات حكومية، وزيادة رؤوس أموال عدد 10 شـركات مسـاهمة عامة، وإدراج وتداول حقوق الاكتتاب لعدد 9 شركات مساهمة عامة، وقيد عدد 3 شـركات مسـاهمة خاصة، وقيد شركة واحدة مساهمة أجنبية، هذا فضلا عن الموافقة على اصدار سندات وصكوك لعدد 5 شركات مساهمة عامة.

كما قامت الهيئة بالانتهاء من اعداد عدة أدلة ارشـادية للعملاء للتعريف بالمسـتندات المطلوبة والإجراءات لبعض الخدمات الجديدة التي استحدثها قانون الشركات التجارية وهي:

- دليل برنامج تحفيز موظفي الشركة بتملك أسهمها متضمنا الشروط والمتطلبات واللائحة التأسيسية للبرنامج.
- دليل إجراءات الاندماج
- دليل إجراءات الاستحواذ

الجدول رقم (١١)

نوع الطلبات التي تمت الموافقة عليهم خلال العام 2018	عدد الطلبات
الشركات الحكومية التي تم تسجيلها خلال العام : 1. شركة شروق القابضة. 2. مصرف الامارات للتنمية. 3. شركة أبوظبي لتكرير النفط – تكرير.	3
طلبات زيادة رؤوس أموال الشركات التي تمت الموافقة عليهم: 1. الخليج للملاحة القابضة. 2. البنك العربي المتحد. 3. بنك نور. 4. نور للتكافل العام. 5. نور للتكافل العائلي. 6. بنك دبي الإسلامي. 7. مصرف الهلال. 8. مصرف عجمان. 9. مصرف أبوظبي الإسلامي. 10. بنك الفجيرة.	10
طلبات تخفيض رؤوس أموال الشركات التي تمت الموافقة عليهم: 1. الإتحاد للمعلومات الائتمانية. 2. مصرف دبي. 3. شركة اسمنت رأس الخيمة.	3
عدد طلبات قيد الشركات المساهمة الأجنبية التي تمت الموافقة عليهم: 1. شركة النعيم القابضة	1
عدد طلبات قيد الشركات المساهمة الخاصة التي تمت الموافقة عليهم: 1. الشركة الوطنية للاستثمار. 2. شركة واحة الزاوية القابضة. 3. شركة ريم للاستثمار.	3

عدد طلبات الشركات التي قامت بإدراج وتداول حقوق الأولوية: 1. الخليج للملاحة القابضة. 2. البنك العربي المتحد. 3. بنك نور. 4. نور للتكافل العام. 5. نور للتكافل العائلي. 6. بنك دبي الإسلامي. 7. مصرف الهلال. 8. مصرف عجمان. 9. مصرف أبوظبي الإسلامي.	9
عدد طلبات إصدار السندات والصكوك للشركات المساهمة العامة 1. مصرف أبوظبي الإسلامي 2. شركة دانة غاز 3. شركة الإتحاد العقارية 4. شركة دي أكس بي أنترتينمنتس 5. شركة الخليج للملاحة القابضة	5
عدد طلبات إدراج السندات والصكوك بأسواق المال المحلية: 1. إدراج سندات حكومة المالديف في سوق ابوظبي للأوراق المالية بقيمة 100 مليون دولار أمريكي. 2. ادراج صكوك شركة الدار صكوك (المحدودة) إدراج مشترك في كل من يورونكست دبلن وسوق أبو ظبي للأوراق المالية بقيمة 500 مليون دولار أمريكي 3. ادراج صكوك الشركة القابضة العامة (صناعات (ش.م.ع في سوق ابوظبي للأوراق المالية بقيمة 300 مليون دولار امريكي.	3
عدد طلبات الاندماج والاستحواذ : 1. استحواذ شركة تكافل الإمارات (ش.م.ع) على شركة الهلال للتكافل.	1
عدد طلبات شطب القيد المحلي والأجنبي: 1. شركة السيراميك العامة. 2. شركة اسمنت الاتحاد. 3. شركة أبوظبي للصناعات الأساسية – صناعات. 4. شركة أبوظبي الوطنية للكيماويات 5. شركة جياد القابضة	5
عدد طلبات شراء الشركة لأسهمها 1. 1. اشراق العقارية 2. 2. شركة مجموعة الامارات الاتصالات 3. 3. شعاع كبيتال 4. 4. أبوظبي الوطنية للتأمين	4

ملخص إجراءات التسجيل والطرح العام والإدراج خلال العام 2018

أولاً: بيان بالشركات التي تم تسجيلها خلال العام 2018

وافقت الهيئة على تسجيل 3 شركات مساهمة عامة منهم شركة حكومية تم تأسيسها في نهاية عام 2017 وتم استكمال إجراءاتها وتسجيلها في عام 2018، وشركة مساهمة عامة حكومية تم تعديل وضعها القانوني، وشركة مساهمة عامة حكومية تم توفيق أوضاعها وتسجيلها لدى الهيئة، وقد بلغ إجمالي رؤوس الأموال للشركات الثلاثة 2.7 مليار درهم، ويظهر الجدول التالي:

الجدول رقم (12)

اسم الشركة	القطاع	هيكل الملكية	الإمارة	رأس المال
شركة شروق القابضة	العقار	حكومية	الشارقة	10,000
مصرف الامارات للتنمية	البنوك	حكومية	أبوظبي	2,206,684,970
شركة أبوظبي لتكرير النفط	الطاقة	حكومية	أبوظبي	500,000,000
المجموع				2,706,694,970

ثانياً: بيان بالشركات التي تم قيدها خلال العام 2018

الشركات المساهمة الخاصة

الجدول رقم (13)

اسم الشركة	القطاع	الدولة	سوق الإدراج
شركة الوطنية للاستثمار	الاستثمار العقاري والسياحي	الإمارات	سوق أبوظبي للأوراق المالية*
شركة واحة الزاوية القابضة	الاستثمار العقاري	الإمارات	سوق أبوظبي للأوراق المالية
شركة ريم للاستثمار	الاستثمار العقاري	الإمارات	سوق أبوظبي للأوراق المالية

*تم قيدها في سجل الشركات المدرجة وبانتظار استكمال إجراءات الإدراج

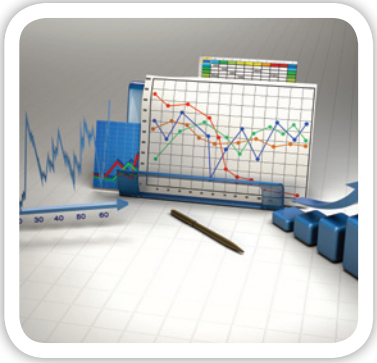

ثالثاً: بيان بالتغيرات على رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة المسجلة المحلية بخلاف أسهم المنحة خلال العام 2018

الشركات التي أقرت زيادة في رأس المال:

وافقت الهيئة على زيادة رؤوس أموال عدد 9 شركات مساهمة عامة عن طريق إصدار أسهم جديدة و شركة واحدة عن طريق تحويل سندات وبقيمة إجمالية للزيادة بلغت 4.4مليار درهم.

الجدول رقم (14)

الشركات التي قامت بزيادة رأس مالها بخلاف أسهم المنحة للعام 2018			
التسلسل	اسم الشركة	كيفية الزيادة	المقدار
1	الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع	أسهم جديدة	367,542,584
2	البنك العربي المتحد ش.م.ع	أسهم جديدة	687,516,883
3	بنك نور ش.م.ع	أسهم جديدة	217,000,000
4	نور للتكافل العام ش.م.ع	أسهم جديدة	32,500,000
5	نور للتكافل العائلي ش.م.ع	أسهم جديدة	32,500,000
6	بنك دبي الإسلامي ش.م.ع	أسهم جديدة	1,647,396,295
7	مصرف الهلال ش.م.ع	أسهم جديدة	410,000,000
8	مصرف عجمان ش.م.ع	أسهم جديدة	419,677,500
9	مصرف أبوظبي الإسلامي ش.م.ع	أسهم جديدة	464,000,000
10	بنك الفجيرة ش.م.ع	تحويل سندات	175,438,596
	الإجمالي		**4,453,571,858**

الشركات التي أقرت تخفيض في رأس مال الشركة:

الجدول رقم (15)

م	اسم الشركة	أسباب التخفيض	المقدار
1	شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية	إلغاء عدد من الأسهم يوازي الجزء الغير مدفوع من رأس المال	90,000,000
2	مصرف دبي	إطفاء الخسائر المتراكمة	436,374,200
3	شركة اسمنت رأس الخيمة	إلغاء عدد من الأسهم يوازي عدد أسهم الخزينة الغير مباعه	55,902,000
	المجموع		**582,276,200**

إحصائية الشركات المساهمة العامة المسجلة بالهيئة في العام 2018

أولاً: شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2018 مصنفة حسب موقف إدراجها بأسـواق الأوراق المالية بالدولة

يبلغ عدد شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة 168 شركة، منها عدد 112 شركة مدرجة وعدد 56 شركة غير مدرجة.

وتتوزع الشركات المدرجة بين سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي حيث يبلغ عدد الشركات المدرجة بسوق دبي المالي عدد 49 شـركة ، وعدد الشركات المدرجة بسوق أبوظبي للأوراق المالية عدد 63 شركة وذلك على النحو الموضح بالرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم (5)

الشركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة وفق الإدراج

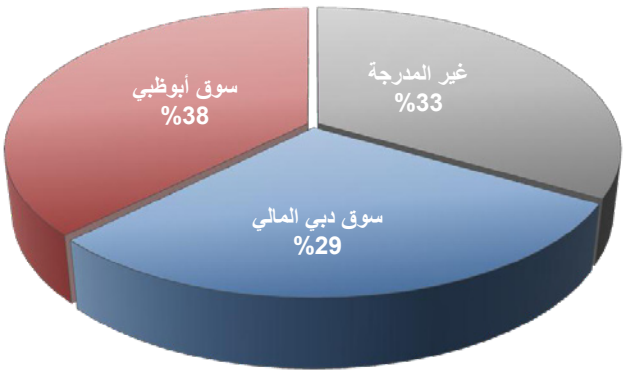

ثانياً: شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2018 مصنفة حسب هيكل الملكية

بلغ عدد الشـركات المسـاهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة عدد 168 شركة، منها شـركات غير حكومية ويبلغ عددها 119 شركة، شركات مملوكة بالكامل للحكومة ويبلغ عددها 49 شـركة وذلك على النحو الموضح بالرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم (6)

ثانياً: شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة حتى نهاية العام 2018 هيكل الملكية

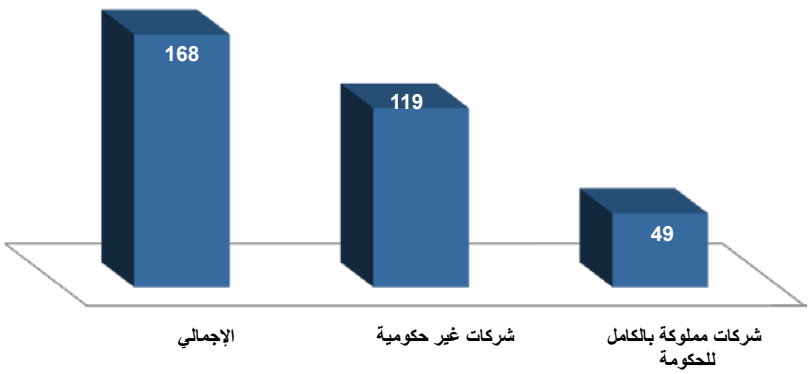

ثالثاً: شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2018

مصنفة حسب قطاعاتها بالأسواق المالية وموقف الإدراج

احتل قطاع التأمين المركز الأول بعدد شركات مسجلة بلغت 35 شركة، ثم تلاه قطاع الخدمات بعدد 29 شركة ثم قطاع البنوك بعدد 26 شركة يليه قطاع الطاقة بعدد 17 شركة، ثم تأتي باقي القطاعات على التوالي وذلك على النحو الموضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (16)

القطاع	غير المدرجة	مدرجة في سوق دبي	مدرجة في سوق أبوظبي	الإجمالي
التأمين	5	13	17	35
الخدمات	20	3	6	29
البنوك	5	8	13	26
الطاقة	14	0	3	17
الاستثمار و الخدمات المالية	5	5	4	14
الصناعة	2	1	11	14
العقار	1	8	4	13
السلع الاستاكية	2	7	4	13
النقل	2	3	0	5
الاتصالات	0	1	1	2
الإجمالي	**56**	**49**	**63**	**168**

الرسم البياني رقم (7)

الشركات المسجلة لدى الهيئة حسب القطاع وموقف الإدراج حتى نهاية العام 2018

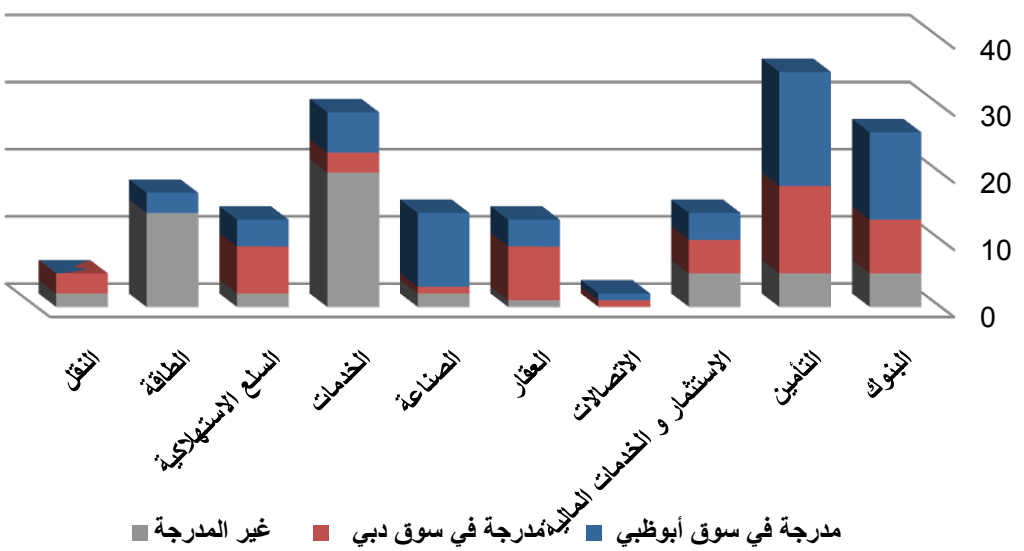

رابعاً: شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2018 مصنفة حسب قطاعاتها وهيكل الملكية

تصدر قطاع الخدمات عن غيره من القطاعات في الشــركة الحكومية حيث بلغ 20 شركة وفي الشركات الغير الحكومية قطاع التأمين بعدد 34 شركة وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (17)

القطاع	شركات حكومية	شركات غير حكومية	الإجمالي
التأمين	1	34	35
الخدمات	20	9	29
البنوك	3	23	26
الطاقة	15	2	17
الاستثمار والخدمات المالية	5	9	14
الصناعة	2	12	14
السلع الاستهلاكية	0	13	13
العقار	1	12	13
النقل	2	3	5
الاتصالات	0	2	2
الإجمالي	**49**	**119**	**168**

خامساً: شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2018 مصنفة حسب الإمارة وموقف الإدراج

أحتلت إمارة أبوظبي مركز الصدارة بإجمالي عدد شركات مسجلة بلغت 84 شركة مسجلة تلتها إمــارة دبي بعدد 51 شركة مسجلة ثم إمارة راس الخيمة بعدد 12 شركة ثم تأتي باقي الإمارات بالترتيب الذي يتضح من الجدول التالي :

الجدول رقم (18)

الإمارة	غير المدرجة	مدرجة في سوق دبي	مدرجة في سوق أبوظبي	الإجمالي
أبوظبي	49	1	34	84
دبي	5	45	1	51
الشارقة	1	1	10	12
رأس الخيمة	0	0	12	12
الفجيرة	1	0	4	5
عجمان	0	2	0	2
أم القيوين	0	0	2	2
الإجمالي	**56**	**49**	**63**	**168**

الرسم البياني رقم (8)

الشركات المساهمة العامة المسجلة حسب الإمارة وموقف الإدراج حتى نهاية العام 2018

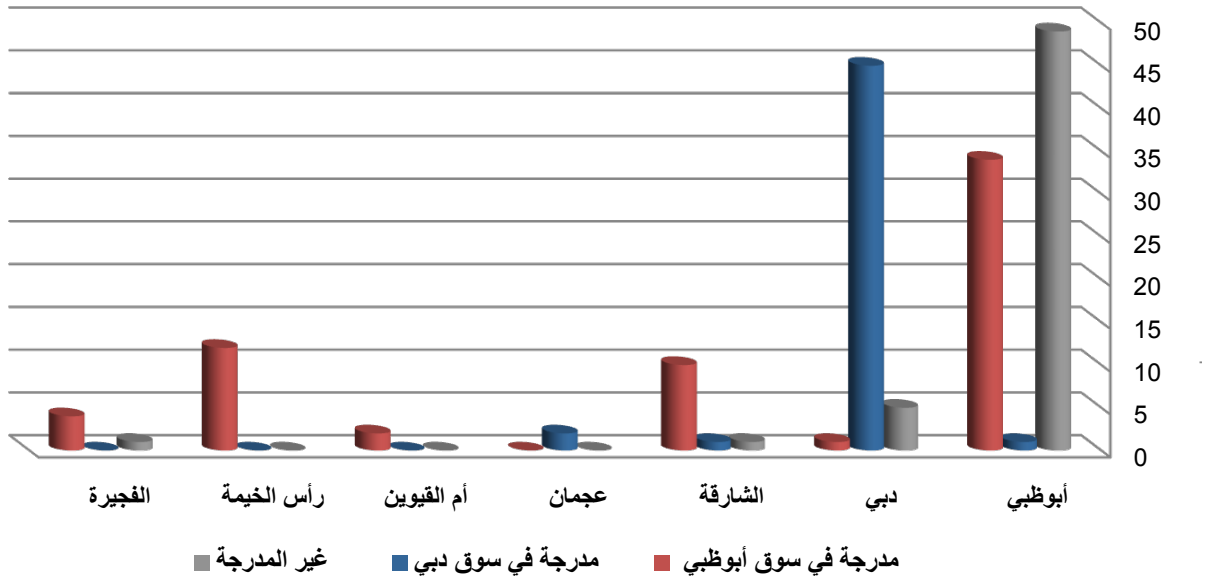

سادساً: شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2018 مصنفة حسب الإمارة وهيكل الملكية

تصدرت إمارة أبوظبي في عدد الشركات الحكومية بإجمالي عدد 46 شركة مساهمة عامة بينما تصدرت إمارة دبي في عدد الشركات غير الحكومية بإجمالي عدد 50 شركة مساهمة عامة.

الجدول رقم (19)

الإمارة	شركات حكومية	شركات غير حكومية	الإجمالي
أبوظبي	46	38	84
دبي	1	50	51
الشارقة	1	11	12
رأس الخيمة	0	12	12
الفجيرة	1	4	5
عجمان	0	2	2
أم القيوين	0	2	2
الإجمالي	**49**	**119**	**168**

إحصائية رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2018

أولاً : رؤوس أموال شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2018 حسب موقف إدراجها بأسواق الأوراق المالية بالدولة

بلغ إجمالي رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة المحلية المسجلة لدى الهيئة مبلغ 411.9 مليار درهم تقريباً، منها مبلغ 94.8 مليار درهم تمثل رؤوس أموال الشركات المسجلة بسوق أبوظبي للأوراق المالية، كما بلغت رؤوس أموال الشركات المسجلة بسوق دبي المالي مبلغ

115.2 مليار درهم ، أما الشركات غير المدرجة فقد بلغت رؤوس أموالها مبلغ 201.8 مليار درهم تقريباً وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (20)

2018	غير المدرجة	مدرجة في سوق دبي	مدرجة في سوق أبوظبي	الإجمالي
رؤوس أموال الشركات المحلية المسجلة	201,782,868,620	115,277,353,033	94,853,009,257	411,913,230,910

ثانياً :رؤوس أموال شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2018 حسب هيكل ملكيتها وإدراجها بالأسواق المالية بالدولة

بلغ إجمالي رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة مبلغ 411.9 مليار درهم منها مبلغ 190.4 مليار درهم تمثل رؤوس أموال الشركات الحكومية ، ومبلغ 221.5 مليار درهم تمثل رؤوس أموال الشركات غير الحكومية وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (21)

2018	غير المدرجة	مدرجة في سوق دبي	مدرجة في سوق أبوظبي	الإجمالي
شركات حكومية	189,388,715,620	0	1,000,000,000	190,388,715,620
شركات غير حكومية	12,394,153,000	115,277,353,033	93,853,009,257	221,524,515,290
الإجمالي	**201,782,868,620**	**115,277,353,033**	**94,853,009,257**	**411,913,230,910**

ثالثاً : رؤوس أموال شركات المساهمة العامة المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2018 مصنفة حسب قطاعاتها وإدراجها بأسواق الأوراق المالية بالدولة

أحتل قطاع الاستثمار والخدمات المالية المركز الأول بين الشركات المحلية المسجلة بإجمالي رؤوس أموال بلغت 149.3 مليار درهم تقريباً تلاه قطاع البنوك في المركز الثاني بإجمالي رؤوس أموال بلغت 75.2 مليار درهم ، ثم قطاع العقار بإجمالي رؤوس أموال بلغت 58.6 مليار درهم ثم تأتي باقي القطاعات كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (22)

القطاع	غير المدرجة	مدرجة في سوق دبي	مدرجة في سوق أبوظبي	الإجمالي
الاستثمار و الخدمات المالية	130,059,430,000	16,222,110,524	3,111,889,687	149,393,430,211
البنوك	11,037,837,970	25,825,823,976	38,380,866,616	75,244,528,562
العقار	10,000	43,012,566,763	15,675,514,689	58,688,091,452
النقل	24,917,907,100	7,050,009,250	0	31,967,916,350
الخدمات	19,107,315,120	5,815,529,124	3,231,929,694	28,154,773,938
الطاقة	7,916,368,430	0	14,042,923,421	21,959,291,851
التأمين	8,593,000,000	3,747,076,237	3,150,439,180	15,490,515,417
الاتصالات	0	4,532,905,989	8,696,754,000	13,229,659,989
السلع الاستهلاكية	20,000,000	8,712,531,170	1,316,400,000	10,048,931,170
الصناعة	131,000,000	358,800,000	7,246,291,970	7,736,091,970
الإجمالي	**201,782,868,620**	**115,277,353,033**	**94,853,009,257**	**411,913,230,910**

رابعاً : رؤوس أموال شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2018 مصنفة حسب الإمـــارة وإدراجها بالأسواق المالية بالدولة

أحتلـت إمـارة أبوظبي مركز الصدارة بإجمالي رؤوس أموال شـركات مسـجلة بلغ 263.2 مليار درهم تلتها إمـــارة دبي بإجمالي رؤوس أموال شركات مسجلة بلغت 110.2 مليار درهم ثم إمارة الشارقة بإجمالي رؤوس أموال شركات مسجلة بلغت 22 مليار درهم ، ثم تأتي باقي الإمارات وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (23)

الإمارة	غير المدرجة	مدرجة في سوق دبي	مدرجة في سوق أبوظبي	الإجمالي
أبوظبي	197,626,705,620	2,715,529,124	62,939,815,363	263,282,050,107
دبي	4,146,153,000	105,765,123,909	330,939,180	110,242,216,089
الشارقة	10000	4,666,700,000	17,435,724,998	22,102,434,998
عجمان	0	2,130,000,000	0	2,130,000,000
أم القيوين	0	0	2,211,000,015	2,211,000,015
رأس الخيمة	0	0	9,699,221,881	9,699,221,881
الفجيرة	10,000,000	0	2,236,307,820	2,246,307,820
الإجمالي	**201,782,868,620**	**115,277,353,033**	**94,853,009,257**	**411,913,230,910**

الرسم البياني رقم (9)

رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة المحلية المسجلة وفق الإمارة

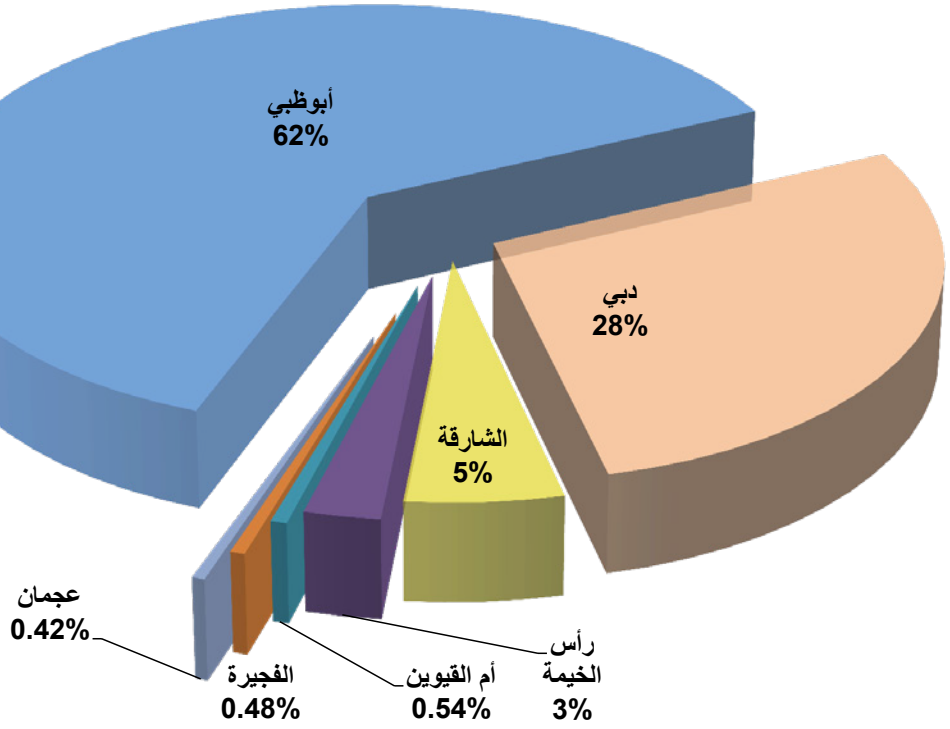

خامساً: رؤوس أموال شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2018

مصنفة حسب هيكل الملكية والإمارة

احتلت إمارة أبوظبي مركز الصدارة للشركات الحكومية المسجلة بإجمالي رؤوس أموال بلغت 190مليار درهم تلتها إمارة دبي بإجمالي رؤوس أموال بلغت 50 مليون درهم، وبالنسبة للشركات غير الحكومية المسجلة فقد احتلت إمارة دبي مركز الصدارة بإجمالي رؤوس أموال بلغت 110 مليار درهم، ثم تلتها إمارة أبوظبي بإجمالي رؤوس أموال بلغت 72.9 مليار درهم، ثم تأتي باقي الإمارات في الترتيب وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (24)

الإمارة	شركات حكومية	شركات غير حكومية	الإجمالي
أبوظبي	190,328,705,620	72,953,344,502	263,282,050,122
دبي	50,000,000	110,192,216,089	110,242,216,089
الشارقة	10,000	22,102,424,998	22,102,434,998
عجمان	0	2,130,000,000	2,130,000,000
أم القيوين	0	2,211,000,000	2,211,000,000
رأس الخيمة	0	9,699,221,881	9,699,221,881
الفجيرة	10,000,000	2,236,307,820	2,246,307,820
الإجمالي	**190,388,715,620**	**221,524,515,290**	**411,913,230,910**

إحصائية الشركات المساهمة المدرجة في أسواق المال بالدولة حتى نهاية العام 2018

أولاً: موقف قيد وشطب الشركات المساهمة العامة (محلية / أجنبية) حتى نهاية العام 2018

يبلغ عدد الشركات المقيدة لدى الهيئة 138 شركة محلية وأجنبية، منها عدد 137 شركة مدرجة في الأسواق وعدد شركة واحدة مقيدة وغير مدرجة. كما بلغ عدد الشركات المشطوبة من سجلات القيد بالهيئة منذ العام 2007 حتى نهاية هذا العام 31 شركة.

الجدول رقم (25)

حالة الشركة (محلية وأجنبية)	عدد الشركات
مدرجة	137
مقيدة لدى الهيئة وغير مدرجة	1
مشطوبة	31

ثانياً: بيان عدد وجنسية الشركات المساهمة العامة المقيدة لدى الهيئة حتى نهاية العام 2018

بلغ عدد الشـركات التي تم قيدها منذ العام 2001 حتى نهاية العام 2018، 163 شـركة ، وقد بلغ إجمالي الشـركات الإماراتية المقيدة 123 شركة ، في حين بلغ إجمالي الشركات الكويتية 22 شركة يليها البحرينية بعدد 7 شركات فيما تساوى عدد الشركات المقيدة في كل من الأردن والسودان بعدد 3 شركات لكل دولة، في حين بلغ عدد الشركات المصرية المقيدة في الدولة عدد 2.

الجدول رقم (26)

عدد الشركات المساهمة العامة المحلية والأجنبية المقيدة لدى الهيئة حتى العام 2018

الجنسية	2001-2014	2015	2016	2017	2018	الإجمالي
الإمارات	120	0	0	3		123
الكويت	20	0	1	1		22
البحرين	5			2		7
السودان	3					3
الأردن	3					3
عمان	1					1
فلسطين	1					1
قطر	1					1
مصر	1			1		2
الإجمالي	**155**	**0**	**1**	**7**	**0**	**163**

الرسم البياني رقم (10)

عدد الشركات المساهمة العامة المحلية والأجنبية المقيدة حتى العام 2018

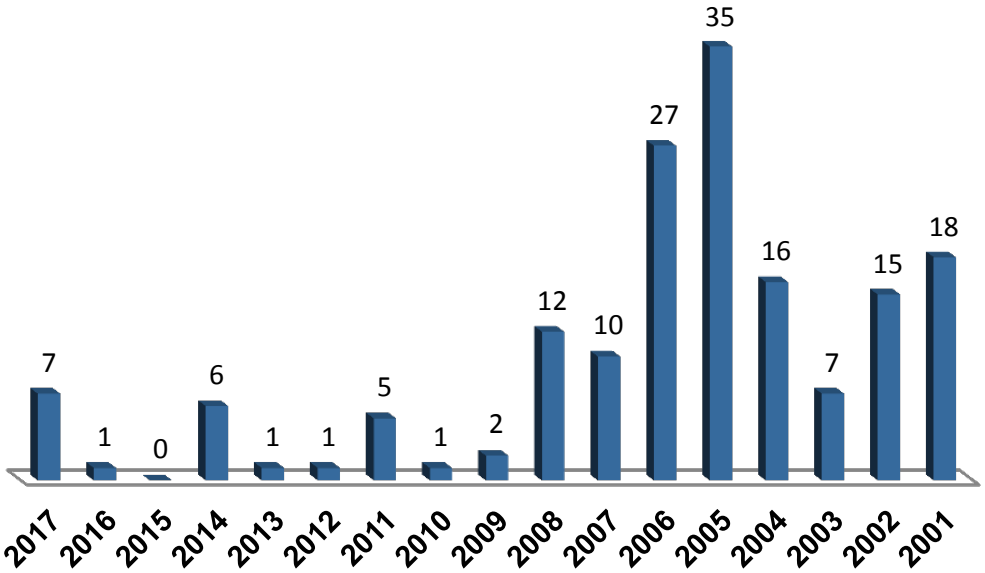

ثالثاً: بيان بعدد الشركات المقيدة والمدرجة وفقاً لسوق الإدراج والإمارة حتى نهاية العام 2018

يبلغ عدد الشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية 70 شركة بنسبة إدراج تبلغ 51% من إجمالي الشركات المدرجة بأسواق الدولة، في حين يبلغ عدد الشركات المدرجة في سوق دبي 67 شركة بنسبة إدراج تمثل 49% من إجمالي عدد الشركات المدرجة بأسواق الدولة.

الجدول رقم (27)

الجنسية	سوق دبي المالي	سوق أبوظبي للأوراق المالية	الإجمالي
الإمارات	51	68	119
الكويت	9	0	9
البحرين	5	0	5
السودان	1	1	2
الأردن	0	0	0
عمان	0	0	0
فلسطين	0	0	0
قطر	0	1	1
مصر	1	0	1
الإجمالي	**67**	**70**	**137**

الرسم البياني رقم (11)

نسبة الشركات المساهمة العامة المدرجة حتى عام 2018

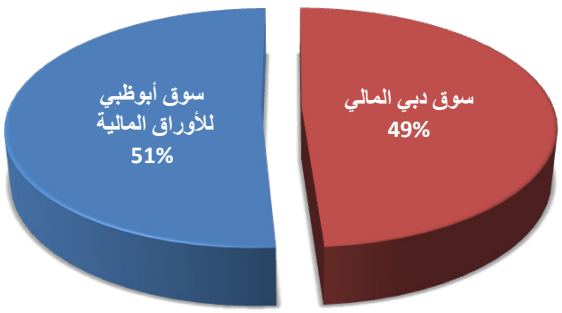

رابعاً: بيان بعدد الشركات المدرجة وفقاً للتوزيع القطاعي حتى نهاية العام 2018

الجدول رقم (28)

القطاع	مدرجة في سوق دبي	مدرجة في سوق أبوظبي	الإجمالي
البنوك	12	13	25
التأمين	14	17	31
الاستثمار و الخدمات المالية	13	5	18
الاتصالات	2	3	5
العقار	10	6	16
الصناعة	2	11	13
الخدمات	3	6	9
السلع الاستهلاكية	7	4	11
الطاقة	0	3	3
النقل	4	0	4
الاستثمار العقاري	0	2	2
الإجمالي	**67**	**70**	**137**

خامساً: الشركات المساهمة الخاصة المقيدة وغير المدرجة في أسواق الدولة حتى نهاية العام 2018

بلغ عدد الشركات المقيدة وغير المدرجة حتى نهاية العام 2018 عدد شركة واحدة.

الجدول رقم (29)

اسم الشركة	الدولة	القطاع	عام القيد
الشركة الوطنية للاستثمار	الإمارات	الاستثمار العقاري والسياحي	2018

سادساً: بيان بعدد الشركات المساهمة الخاصة المقيدة والمدرجة أسواق المال بالدولة نهاية العام 2018.

بلغ عدد الشركات المساهمة الخاصة التي تم قيدها لدى الهيئة والمدرجة بأسواق المال بالدولة 7 شركات بمجموع رؤوس أموال بلغ 7.7 مليارردرهم

الجدول رقم (30)

الشركات المساهمة الخاصة المحلية المقيدة والمدرجة حتى العام 2018			
اسم الشركة	سوق الإدراج	الإمارة	رأس المال
شركة منازل العقارية	سوق أبوظبي للأوراق المالية	أبوظبي	2,600,000,000.00
شركة المستثمر الوطني	سوق أبوظبي للأوراق المالية	أبوظبي	577,500,000.00
شركة الصفوة مباشر للخدمات المالية	سوق دبي المالي	دبي	563,841,748.00
شركة القدرة القابضة	سوق أبوظبي للأوراق المالية	أبوظبي	808,984,000.00
شركة أوتاد	سوق دبي المالي	دبي	150,000,000.00
شركة واحة الزاوية	سوق أبوظبي للأوراق المالية	أبوظبي	2,312,729,034
شركة ريم للاستثمار	سوق أبوظبي للأوراق المالية	أبوظبي	777,500,000
الإجمالي			**7,790,554,782.00**

أهم إحصائيات إصدارات السندات و الصكوك الإسلامية خلال العام 2018

أولاً: بيان بإصدارات السندات والصكوك الإسلامية وإدراجها في أسواق المال في الدولة خلال العام 2018

إصدارات سندات/صكوك إسلامية بناءً على موافقة الجمعية العمومية في عام 2018

وافقت الهيئة على قيام كل من مصرف أبوظبي الإسلامي و شركة دانة غاز و شركة الاتحاد العقارية بإصدار صكوك غير قابلة للتحويل إلى أسهم، كما وافقت الهيئة على إصدار سندات قابلة للتحول إلى أسهم لشركة دي أكس بي أنترتينمنتس و إصدار صكوك إلزامية التحويل إلى أسهم لشركة الخليج للملاحة القابضة حيث بلغ حجم إصدارات الصكوك و السندات خلال العام 2018 (7.04)مليار درهم.

الجدول رقم (31)

م	اسم الشركة	نوع الإصدار	حجم الإصدار بالدرهم
1	مصرف أبوظبي الإسلامي	صكوك غير قابلة للتحويل إلى أسهم	2,754,750,000
2	شركة دانة غاز	صكوك غير قابلة للتحويل إلى أسهم	1,946,690,000
3	شركة الإتحاد العقارية	صكوك غير قابلة للتحويل إلى أسهم	1,000,000,000
4	شركة دي أكس بي أنترتينمنتس	سندات قابلة للتحول إلى أسهم	1,235,000,000
5	شركة الخليج للملاحة القابضة	صكوك إلزامية التحويل إلى أسهم	100,000,000
المجموع			**7,036,440,000**

ثانياً: بيان الموافقات الصادرة على إدراج السندات والصكوك الإسلامية في أسواق المال في الدولة خلال العام 2018.

وافقت الهيئة خلال العام 2018 على إدراج سندات حكومة المالديف في سوق أبوظبي للأوراق المالية (وزارة المالية والخزينة نيابة عن حكومة جمهورية المالديف.) بقيمة 100 مليون دولار أمريكي. كما وافقت الهيئة على إدراج صكوك شركة الدار صكوك (المحدودة) إدراج مشترك في كل من يورونكست دبلن (سوق الإدراج الرئيسي) وسوق أبوظبي للأوراق المالية(سوق الإدراج الثانوي) بقيمة 500 مليون دولار أمريكي وإدراج صكوك الشركة القابضة العامة (صناعات (ش.م.ع في كل من بورصة لندن و سوق أبوظبي للأوراق المالية بقيمة 300 مليون دولار امريكي.

الجدول رقم (32)

م	اسم الشركة	سوق الإدراج	حجم الإصدار
1	سندات حكومة المالديف (وزارة المالية والخزينة نيابة عن حكومة جمهورية المالديف)	سوق أبوظبي للأوراق المالية	100 مليون دولار أمريكي
2	صكوك شركة الدار صكوك المحدودة (ش.ذ.م.م)	يورونكست دبلن (سوق أولي) سوق أبوظبي للأوراق المالية	500 مليون دولار أمريكي
3	الشركة القابضة العامة (صناعات) ش.م.ع	بورصة لندن (سوق أولي) سوق أبوظبي للأوراق المالية	300 مليون دولار أمريكي
المجموع			**900 مليون دولار أمريكي**

ثالثاً: بيان بعدد السندات والصكوك المدرجة بأسواق المال المحلية حتى 31-12-2018.

الجدول رقم (33)

م	المصدر	الرمز	سوق الإدراج	عد الصكوك/ السندات	تاريخ الإدراج
1	حكومة أبوظبي	ADGB	ADX	1,500,000	08/04/2009
2	حكومة دبي	DUBAIFXN1020	DFM	750,000	04/10/2010
3	حكومة دبي	DUBAIFXN0621	DFM	500,000	22/06/2011
4	صكوك دبي دي أو أف تستحق في 2022	DUBAIFXN0522	DFM	3,250	02/05/2012
5	صكوك دبي دي أو أف تستحق في 2023	DUBAIFXN0123	DFM	3,750	30/01/2013
6	حكومة دبي	DUBAIFXN0143	DFM	2,500	30/01/2013
7	صكوك دبي دي أو أف تستحق في 2029	DUBAIFXN0429	DFM	750,000	30/04/2014
8	شركة أبوظبي الوطنية للتأمين	ADNICCB0619	ADX	375,000,000	15/06/2016
9	سندات حكومة المالديف (وزارة المالية والخزينة نيابة عن حكومة جمهورية المالديف.(USD))	MVFN5Y0423	ADX	100,000,000	03/05/2018
10	صكوك شركة الدار صكوك المحدودة (إدراج مشترك)-بسعر ثابت بالدولار الأمريكي في كل من يورونكست دبلن (سوق الإدراج الرئيسي) وسوق أبوظبي للأوراق المالية	ALDARSU-KUK2025	ADX	500,000,000	07/10/2018
11	الشركة القابضة العامة (صناعات) ش.م.ع	XSSENAAT1225	ADX	300,000,000	06/12/2018

أبرز إنجازات الهيئة المتعلقة بصناديق الاستثمار

أهم الإنجازات خلال عام 2018

1. المساهمة في استكمال البيئة التشريعية لصناديق الاستثمار بالدولة ومن ثم تدعيم صناعة صناديق الاستثمار بالدولة وذلك من خلال ما يلي:

- المشاركة في إعداد مسودة ضوابط إدراج صناديق الاستثمار بالأسواق المحلية والتي اعتمدت خلال العام 2018.
- المشاركة في إعداد مسودة آلية تقييم الحصص العينية المقدمة مقابل الاكتتاب في وحدات صناديق الاستثمار.
- المشاركة في تعديل ضوابط صناديق الاستثمار العقارية.

2. إعداد بطاقات الخدمة و نماذج الطلبات المحدثة وفقاً لقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم(9/ ر.م) لسنة 2016 بشأن النظام الخاص بصناديق الاستثمار .
3. التعاون مع إدارة تقنية المعلومات لأتمتة ما يلي:

- الخدمة الإلكترونية الخاصة بتلقي طلبات تسجيل صناديق الاستثمار الأجنبي داخل الدولة.
- حصر ملكية المستثمرين المحليين في صناديق الاستثمار الأجنبية بصفة ربع سنوية من خلال المروجين المحليين لتلك الصناديق.

4. حصر ملكية المستثمرين المحليين في صناديق الاستثمار الأجنبية بصفة ربع سنوية من خلال ممثلي صناديق الاستثمار الأجنبية.
5. حصر الملكية الأجنبية في صناديق الاستثمار المحلية بصفة شهرية.
6. توفيق أوضاع عدد (70) صندوق أجنبي و تسجيل عدد (101) صندوق أجنبي جديد بإجمالي عدد (171) صندوق استثمار اجنبي خلال العام 2018.
7. إصدار عدد (395) موافقة ترويج صندوق استثمار أجنبي خلال العام 2018 لعدد (19) مروج محلي.

أهم إحصائيات صناديق الاستثمار المحلية بنهاية العام 2018

عدد صناديق الاستثمار المحلية القائمة بنهاية العام وفقاً لمدير الصندوق

فيما يلي استعراض لعدد صناديق الاستثمار المحلية القائمة بنهاية العام وبيان مديري تلك الصناديق وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (34)

م	مدير الصندوق	عدد الصناديق المحلية
1	بنك أبوظبي الأول	6
2	المال كابيتال	5
3	بنك أبوظبي التجاري	3
4	مصرف الهلال	3
5	بنك الاتحاد الوطني	2
6	انفست أيه دي	2
7	شركة المستثمر الوطني	1
إجمالي عدد صناديق الاستثمار المحلية		22

الرسم البياني رقم (12)
عدد صناديق الاستثمار المحلية

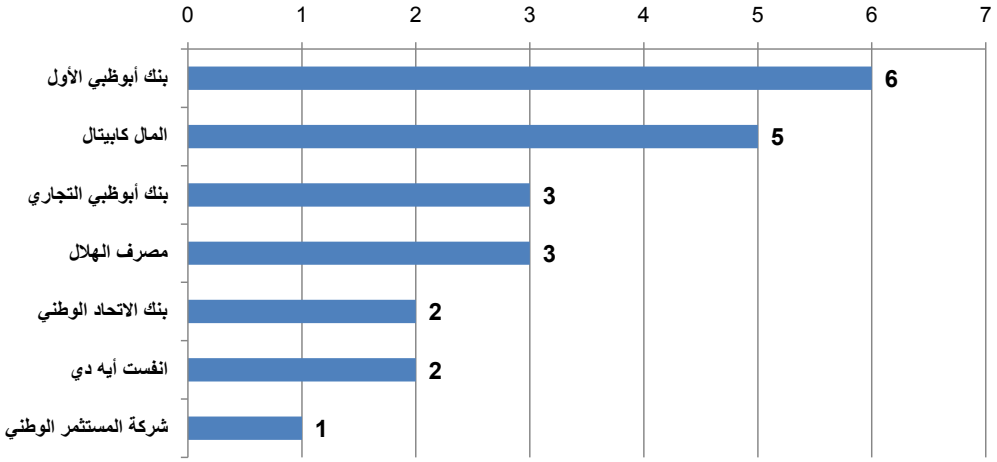

قيمة صافي أصول صناديق الاستثمار المحلية القائمة بنهاية العام 2018 وفقاً لمدير الصندوق

فيما يلي استعراض لإجمالي قيم صافي أصول صناديق الاستثمار المحلية التي يديرها كل مدير صناديق، حيث حصل بنك أبوظبي الأول على المركز الأول بإجمالي 621 مليون درهم كصافي قيمة أصول عدد (6) صناديق استثمار.

الجدول رقم (35)

م	مدير الصندوق	قيمة صافي الأصول (بالمليون درهم)
1	بنك أبوظبي الأول	621
2	انفست أيه دي	416
3	مصرف الهلال	215
4	بنك أبوظبي التجاري	167
5	المال كابيتال	62
6	شركة المستثمر الوطني	49
7	بنك الاتحاد الوطني	8
إجمالي قيمة صافي أصول صناديق الاستثمار المحلية		**1,538**

الرسم البياني رقم (13)
قيمة صافي أصول صناديق الاستثمار المحلية

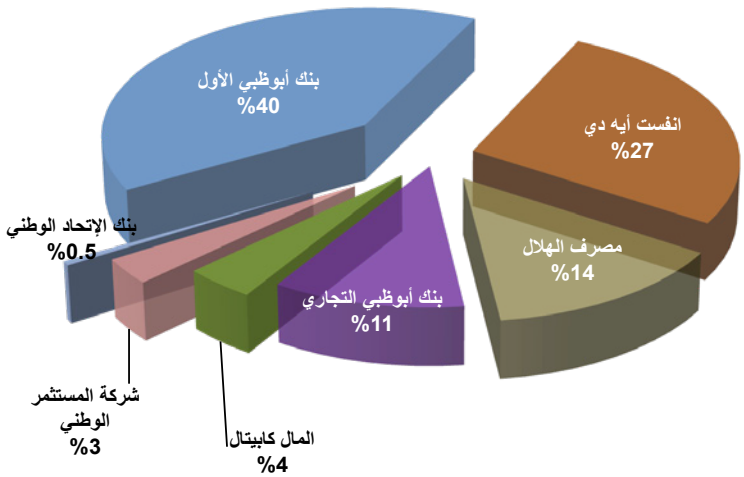

توزيع ملكية صناديق الاستثمار المحلية القائمة بنهاية العام 2018 وفقاً للمستثمرين من داخل وخارج الدولة

فيما يلي جدول يوضح توزيع ملكية وحدات صناديق الاستثمار المحلية بين المستثمرين داخل الدولة بنحو 738 مليون درهم ومستثمرين من خارج الدولة بقيمة وحدات بلغت 800 مليون درهم.

الجدول رقم (36)

م	المستثمرين بالصناديق المحلية	قيمة صافي الأصول(بالمليون درهم)
1	مستثمرين من داخل الدولة	738
2	مستثمرين من خارج الدولة	800
الإجمالي		1,538

الرسم البياني رقم (14)

توزيع ملكية صناديق الاستثمار المحلية القائمة بنهاية العام

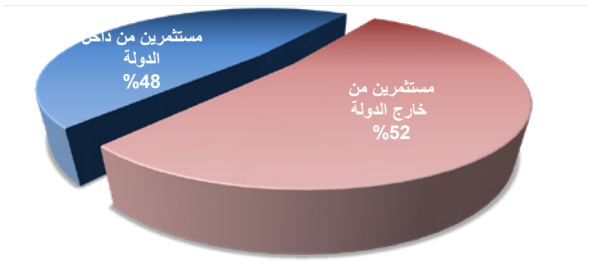

توزيع استثمارات صناديق الاستثمار المحلية القائمة بنهاية العام داخل وخارج الدولة

فيما يلي جدول يستعرض قيمة استثمارات صناديق الاستثمار المحلية داخل وخارج الدولة حيث بلغت قيمة استثمارات الصناديق المحلية داخل الدولة 880 مليون درهم مقابل 658 مليون درهم استثمارات خارج الدولة.

الجدول رقم (37)

م	استثمارات الصناديق المحلية	قيمة صافي الأصول (بالمليون درهم)
1	استثمارات الصناديق المحلية داخل الدولة	880
2	استثمارات الصناديق المحلية خارج الدولة	658
الإجمالي		1,538

الرسم البياني رقم (15)

توزيع استثمارات صناديق الاستثمار المحلية القائمة داخل وخارج الدولة

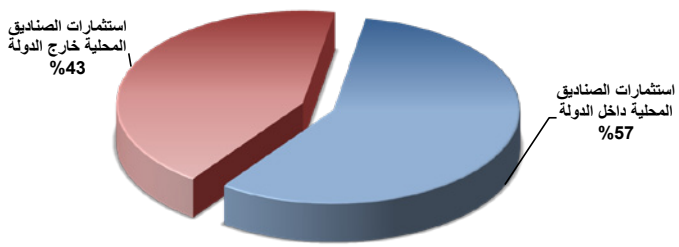

أسماء صناديق الاستثمار المحلية وشركة الإدارة وصافي قيمة أصولها بنهاية العام

فيما يلي جدول توضيحي لأسماء صناديق الاستثمار المحلية القائمة وأسماء مديري تلك الصناديق وقيمة صافي الأصول بنهاية العام وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (38)

م	مدير الصندوق (مختصر)	اسم الصندوق	قيمة الصندوق (بالمليون درهم)
1	المال كابيتال	صندوق المال للأسهم الإماراتية	31
2	المال كابيتال	صندوق المال العقاري	31
3	المال كابيتال	صندوق الفارس للملكية الخاصة	0
4	المال كابيتال	صندوق المال للسيولة	0
5	المال كابيتال	صندوق المال للاسهم السعودية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	0
6	إنفست أيه دي لإدارة الأصول	صندوق بلوستون	240
7	إنفست أيه دي لإدارة الأصول	صندوق انفست اي دي فوكس الامارات	176
8	بنك الاتحاد الوطني	صندوق السماحة الإسلامي	4
9	بنك الاتحاد الوطني	بنك الاتحاد الوطني صندوق الاتحاد	4
10	بنك أبوظبي التجاري	صندوق النوخذة	144
11	بنك أبوظبي التجاري	صندوق بنك أبوظبي التجاري لمؤشر MSCI الإمارات العربية المتحدة	16
12	بنك أبوظبي التجاري	صندوق المؤشر العربي من بنك أبوظبي التجاري	7
13	بنك أبوظبي الأول	صندوق بنك أبوظبي الأول للاستثمار في الصكوك	130
14	بنك أبوظبي الأول	صناديق بنك أبوظبي الأول لتنمية الأموال - صندوق بنك أبوظبي الأول لتنمية الأموال في دولة الإمارات العربية المتحدة	115
15	بنك أبوظبي الأول	صناديق بنك أبوظبي الأول لتنمية الأموال - صندوق بنك أبوظبي الأول لتنمية الأموال في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا	26
16	بنك أبوظبي الأول	صناديق بنك أبوظبي الأول لتنمية الأموال - صندوق بنك أبوظبي الأول للدخل وتنمية الأموال في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا	127
17	بنك أبوظبي الأول	صناديق بنك أبوظبي الأول الإسلامية - صندوق بنك أبوظبي الأول الإسلامي لتنمية الأموال في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا	95
18	بنك أبوظبي الأول	صناديق بنك أبوظبي الأول لتنمية الأموال - صندوق بنك أبوظبي الأول للمتاجرة في دولة الإمارات العربية المتحدة	128
19	شركة المستثمر الوطني	صندوق المستثمر الوطني للأسهم القيادية في دولة الإمارات العربية المتحدة	49
20	مصرف الهلال	صندوق الهلال العالمي المتوازن	52
21	مصرف الهلال	صندوق الهلال للأسهم الخليجية	33
22	مصرف الهلال	صندوق الهلال للصكوك العالمية	130
الإجمالي			**1,538**

أهم إحصائيات صناديق الاستثمار الأجنبية المسجلة لدى الهيئة

توزيع الصناديق الاجنبية المسجلة خلال العام وفقاً لشهر تسجيلها

فيما يلي استعراض لعدد صناديق الاستثمار الأجنبية المسجلة لدى الهيئة خلال عام 2018 موزعة على شهور العام.

الجدول رقم (39)

الشهر	الصناديق الأجنبية المسجلة
يناير	55
فبراير	7
مارس	20
أبريل	23
مايو	8
يونيو	12
يوليو	0
أغسطس	14
سبتمبر	7
أكتوبر	18
نوفمبر	5
ديسمبر	2
الإجمالي	**171**

الرسم البياني رقم (16)

توزيع الصناديق الاجنبية المسجلة خلال العام وفقاً لشهر تسجيلها

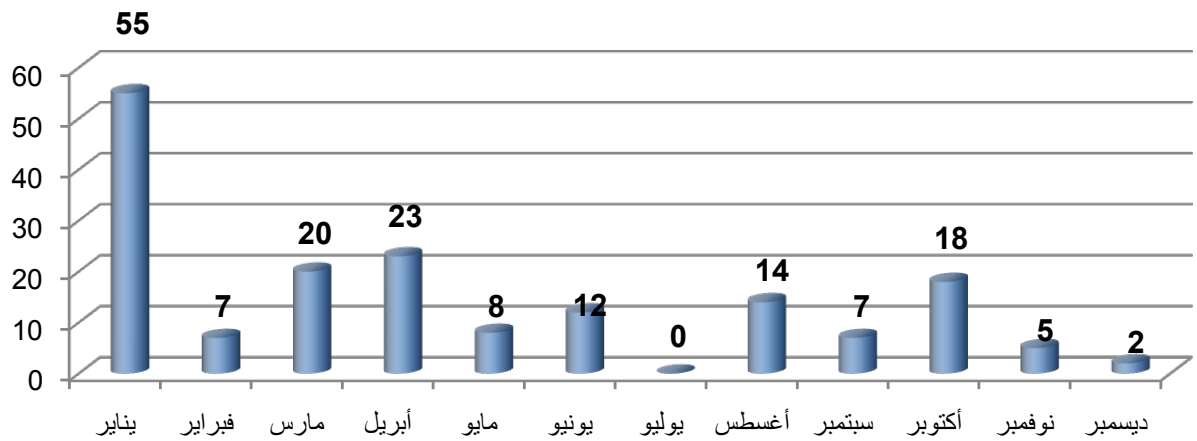

توزيع الصناديق الاجنبية المسجلة خلال العام وفقاً للممثل القانوني للصندوق

فيما يلي جدول يستعرض أسماء الجهات التي قامت بتسجيل صناديق استثمار أجنبية لدى الهيئة خلال العام مع بيان عدد الصناديق المسجلة من خلال كل جهة وذلك على النحو التالي.

الجدول رقم (40)

م	الممثل القانوني لصندوق الاستثمار الأجنبي	عدد الصناديق المسجلة
1	Deloitte Tax & Consulting	34
2	Schroder Investment Management (Europe) S.A	17
3	Oasis Global Management Company (Ireland) Limited	6
4	.FIL Investment Management (Luxembourg) S.A	6
5	Goldman Sachs Asset Management Global Services Limited	6
6	Tata Asset Management Limited	5
7	Smart Investment Management Limited	5
8	Invesco Asset Management Limited	5
9	NCB Capital Company	5
10	Allianz Global Investors GmbH	4
11	Abu Dhabi Commercial Bank	4
12	Reliance Nippon Life Asset Management Limited	4
13	PineBridge Investments Ireland Limited	4
14	UPL Fund Mnagers Limited	3
15	IDFC Asset Management Company Limited	3
16	Rasmala Investment Bank Limited	3
17	BlackRock Investment Management (UK) Limited	3
18	Aditya Birla Sun Life AMC Limited	3
19	.Pictet Asset Management (Europe) S.A	3
20	Investec Asset Management Guernsey Limited	3
21	HDFC Asset Management Company Limited	3
22	Aspect Investment Partners (DIFC) Limited	3
23	(Others (33 Entity	39
إجمالي الصناديق		**171**

الرسم البياني رقم (17)

توزيع الصناديق الاجنبية المسجلة خلال العام وفقاً للممثل القانوني للصندوق

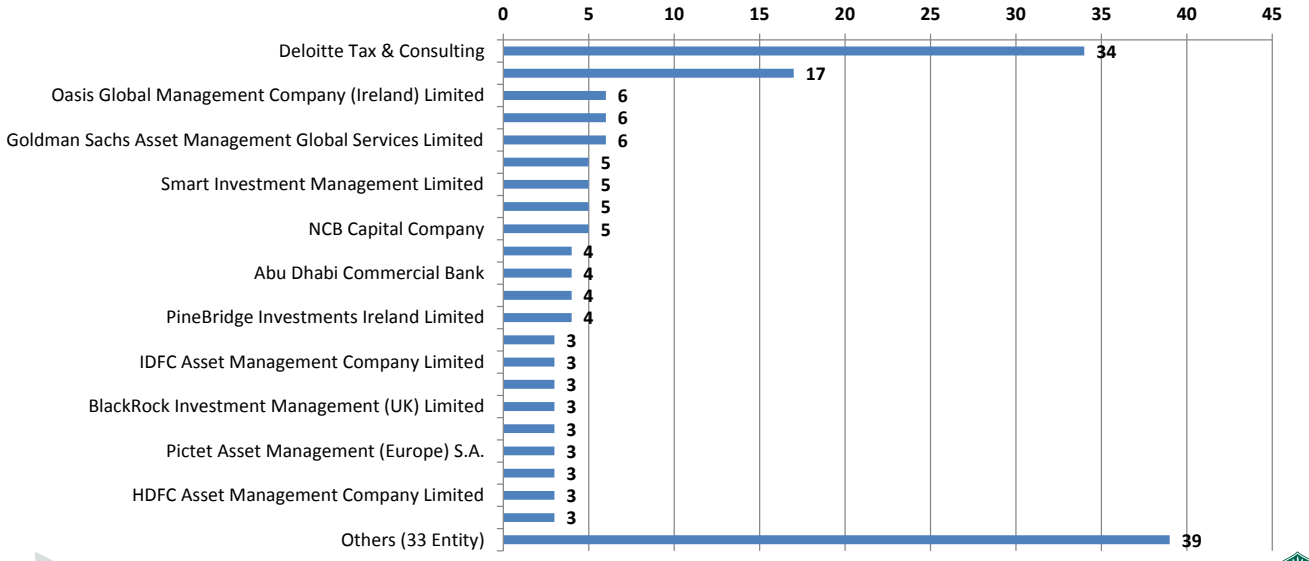

توزيع الصناديق الاجنبية المسجلة خلال العام وفقاً لمقر تأسيسها

فيما يلي جدول توضيحي لصناديق الاستثمار الأجنبية المسجلة لدى الهيئة خلال العام وموزعة حسب جنسية تلك الصناديق، حيث احتلت الصناديق المؤسسة في لوكسمبورج المركز الأول بإجمالي 95 صندوق.

الجدول رقم (41)

م	مقر تأسيس صندوق الاستثمار الأجنبي	عدد الصناديق المسجلة
1	لوكسمبورج	95
2	أيرلندا	35
3	الهند	17
4	جزر كايمن	9
5	السعودية	6
6	باكستان	3
7	مركز دبي المالي العالمي	2
8	إنجلترا	2
9	موريشيوس	1
10	جيرسي	1
إجمالي الصناديق		171

الرسم البياني رقم (18)

توزيع الصناديق الاجنبية المسجلة خلال العام وفقاً لمقر تأسيسها

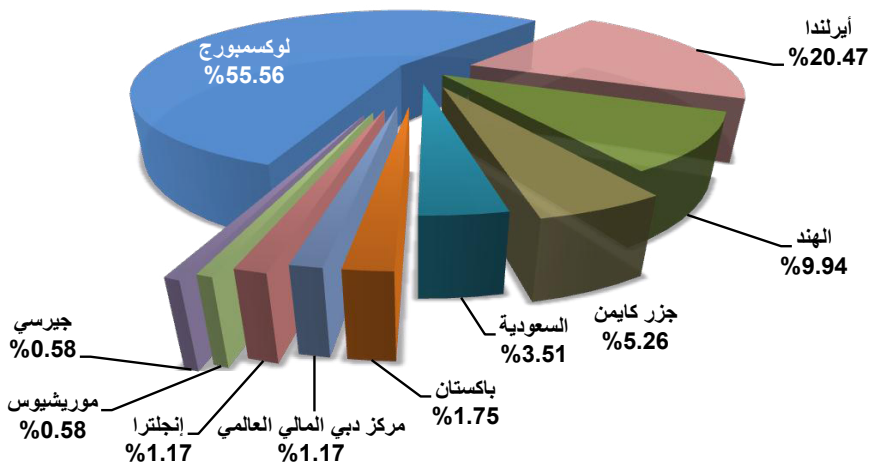

توزيع الصناديق الاجنبية المسجلة خلال العام وفقاً لطبيعة الطرح بالدولة

فيما يلي استعراض لعدد صناديق الاستثمار الأجنبية المسجلة خلال العام لأغراض الطرح العام بعدد (158) صندوق وتلك المسجلة لأغراض الطرح الخاص بعدد (13) صندوق.

الجدول رقم (42)

طبيعة طرح الصندوق بالدولة	عدد الصناديق المسجلة
طرح عام	158
طرح خاص	13
إجمالي الصناديق	**171**

الرسم البياني رقم (19)

طبيعة طرح الصندوق بالدولة

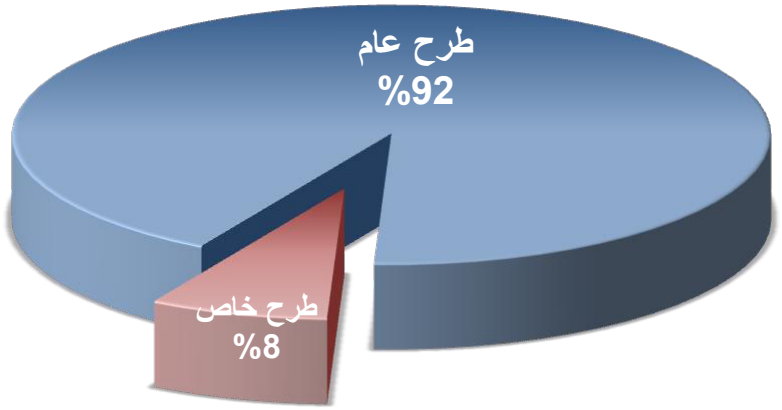

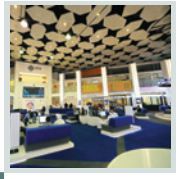

عدد موافقات الترويج الصادرة خلال العام وفقاً لشهر إصدار الموافقة

فيما يلي استعراض لعدد موافقات الترويج الصادرة عن صناديق الاستثمار الأجنبية المسجلة خلال العام وموزعة على شهور العام وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (43)

الشهر	عدد موافقات الترويج الصادرة
يناير	121
فبراير	73
مارس	57
أبريل	27
مايو	24
يونيو	19
يوليو	0
أغسطس	19
سبتمبر	10
أكتوبر	23
نوفمبر	10
ديسمبر	12
الإجمالي	**395**

الرسم البياني رقم (20)

عدد موافقات الترويج الصادرة خلال العام وفقاً لشهر إصدار الموافقة

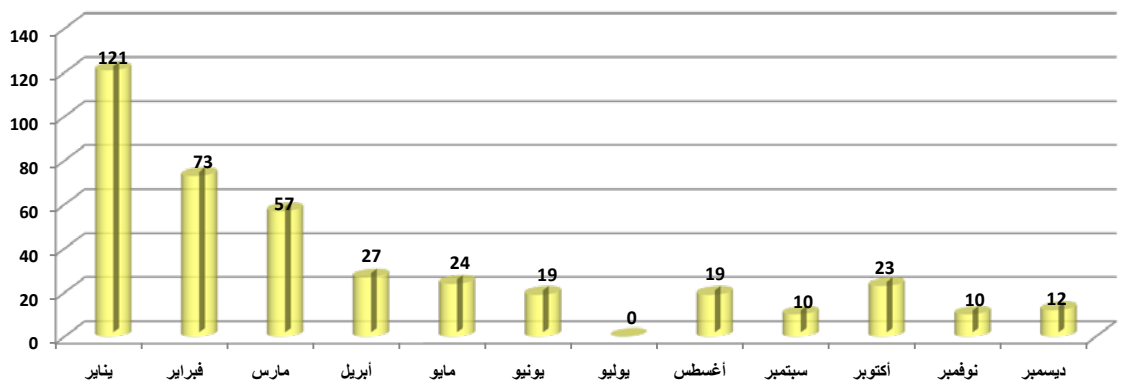

عدد موافقات الترويج الصادرة خلال العام وفقاً للمروج المحلي

فيما يلي استعراض لأسماء المروجين المحليين لصناديق الاستثمار الأجنبية المسجلة لدى الهيئة وعدد موافقات الترويج الصادرة لكل مروج خلال العام، حيث احتل بنك أبوظبي التجاري المركز الأول بإجمالي (86) موافقة ثم بنك المشـــرق بعدد (72) موافقة ثم بنك اتش اس بي سي الشرق الأوسط المحدود بعدد (39) موافقة.

الجدول رقم (44)

م	المروج المحلي لصندوق الاستثمار الأجنبي	عدد الصناديق المسجلة
1	بنك أبوظبي التجاري	86
2	بنك المشرق	72
3	بنك اتش اس بي سي الشرق الأوسط المحدود	39
4	بارجيل جيوجيت للخدمات المالية	35
5	سيتي بنك ان. ايه.	31
6	ستاندرد تشارترد بنك	28
7	بنك أبوظبي الأول	18
8	بنك نور	15
9	بنك رأس الخيمة الوطني	13
10	بنك الإمارات دبي الوطني	12
11	مصرف أبوظبي الاسلامي	11
12	هالوين للإدارة التسويقية	7
13	بنك دبي التجاري	6
14	بنك دبي الإسلامي	6
15	بنك الاتحاد الوطني	6
16	مصرف الإمارات الإسلامي	4
17	يونايتد بنك ليمتد	3
18	مصرف عجمان	2
19	بنك الإمارات للإستثمار	1
	إجمالي موافقات الترويج الصادرة خلال العام	395

الرسم البياني رقم (21)

عدد موافقات الترويج الصادرة خلال العام وفقاً للمروج المحلي

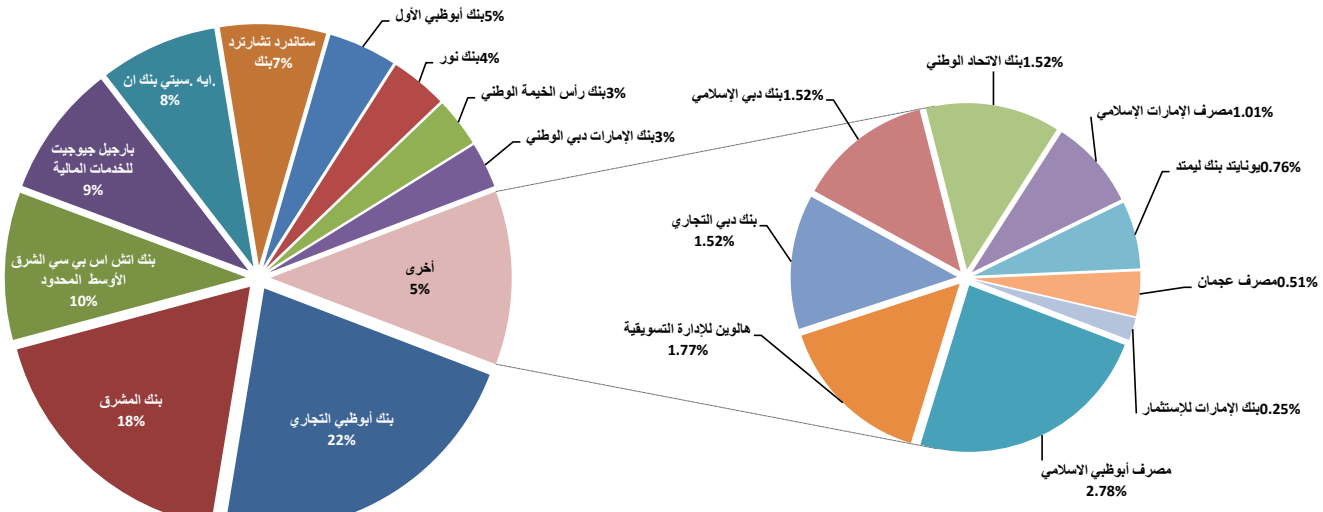

أولاً: على مستوى الأسواق:

المؤشرات:

يوضح الجدول والرسم البياني الآتيين حركة مؤشرات كبرى الأسواق العالمية والأسواق الخليجية، والتي تُظهر ارتفاع أداء مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية وانخفاض أداء مؤشر سوق دبي المالي بنهاية عام 2018 مقارنة مع عام 2017، كما هو مبين في الجدول.

أداء مؤشرات أسواق الأسهم العالمية

الجدول رقم (45)

الأسواق	التغيير
أبوظبي للأوراق المالية	11.75%
دبي المالي	-24.93%
البحرين	2.39%
سلطنة عمان	-14.33%
قطر	20.80%
السعودية	8.24%
اليابان نيكاي 225	-12.08%
المانيا داكس	-18.26%
أمريكا S&P 500	-6.24%
أمريكا Dow Jones	-5.63%
أمريكا Nasdaq	-3.88%
بريطانيا FTSE 100	-12.48%

الرسم البياني رقم (22)

أداء مؤشرات أسواق الأسهم العالمية

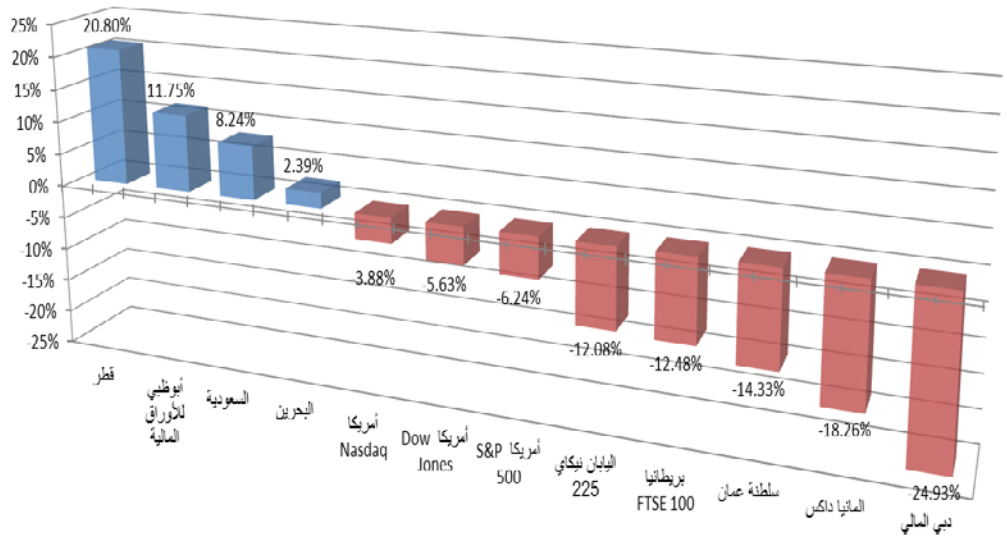

قيم التداول:

يوضح الجدول التالي متوسط حجم التداول اليومي لسوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي لعام 2018 والذي يُبين أن متوسط التداول لأسواق الدولة بلغ معدله 393.10 مليون درهم لكلا السوقين.

الجدول رقم (46)

متوسط حجم التداول اليومي (بالمليون درهم)	
سوق أبوظبي	157.54
سوق دبي	235.57
المجموع	**393.10***

*يضم الشركات المدرجة المحلية، والشركات ذات الإدراج المزدوج، والسندات، والشركات الخاصة

يوضح الجدول التالي نسبة التغير في متوسط حجم التداولات اليومية خلال عامي 2017 و2018 التي تُظهر انخفاضاً بلغت نسبته 39.7- % في عام 2018 مقارنة بعام 2017.

الجدول رقم (47)

متوسط حجم التداول اليومي (بالمليون درهم)		
المعدل لعام 2017	المعدل لعام 2018	نسبة التغيير
651.74	393.10	%-39.7

أداء القطاعات:

توضح الجداول التالية والرسـومات البيانية التي تليها أداء أسـعار الأسهم وقيم التداول للشـركات المدرجة، مصنّفة حسب القطاعات لعام 2018 لسوقي أبوظبي ودبي الماليين:

سوق أبوظبي للأوراق المالية:

الجدول رقم (48)

القطاع	الاغلاق السابق 2017	الاغلاق الحالي 2018	نسبة التغيير	القيمة السوقية بالدرهم	القيمة المتداولة بالدرهم
البنوك	7,494.70	9,504.49	26.82%	257,512,219,860	18,064,467,849
الاتصالات	4,335.63	4,206.88	-2.97%	170,726,817,629	4,843,798,135
الطاقة	1,443.48	1,674.63	16.01%	42,370,488,485	4,777,487,737
العقار	3,567.98	2,557.59	-28.32%	14,724,920,538	4,953,096,913
الصناعة	2,050.17	1,629.81	-20.50%	7,799,482,535	459,544,934
التأمين	2,163.44	2,134.58	-1.33%	8,832,245,262	223,448,854
الخدمات	2,444.74	2,494.10	2.02%	8,638,128,621	294,633,568
السلع الاستهلاكية	2,206.57	2,025.79	-8.19%	4,056,840,000	301,478,436
الاستثمار والخدمات المالية	2,647.03	2,779.73	5.01%	4,475,326,874	582,765,676

الرسم البياني رقم (23)

نسبة التغيير بمؤشرات سوق أبوظبي للأوراق المالية

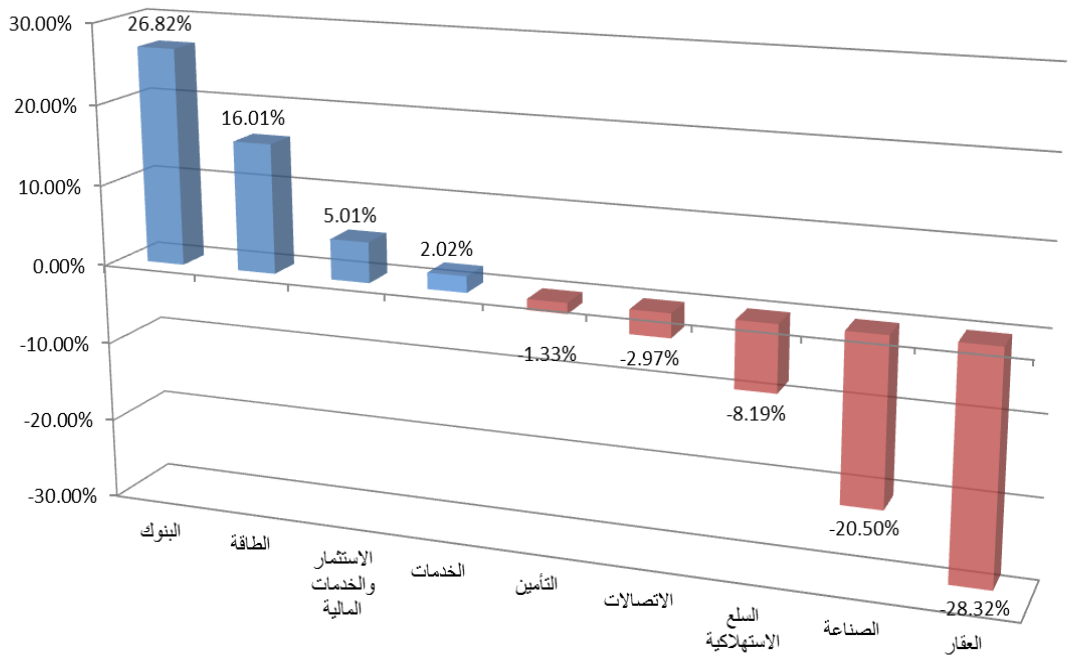

الرسم البياني رقم (24)

القيمة السوقية لقطاعات سوق أبوظبي للأوراق المالية

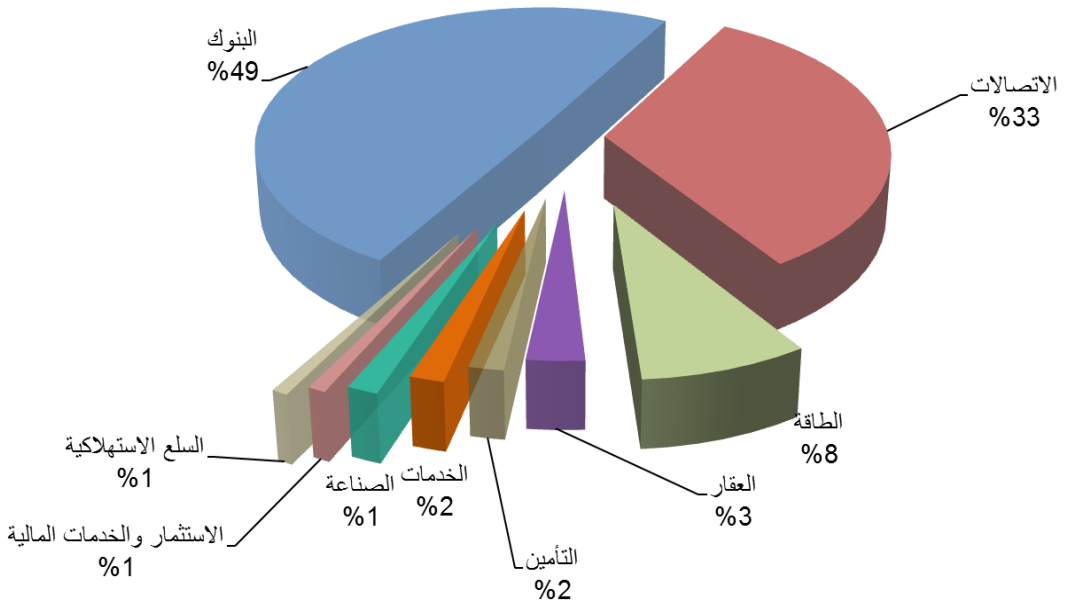

الرسم البياني رقم (25)

القيمة المتداولة وفق القطاع في سوق أبوظبي للأوراق المالية

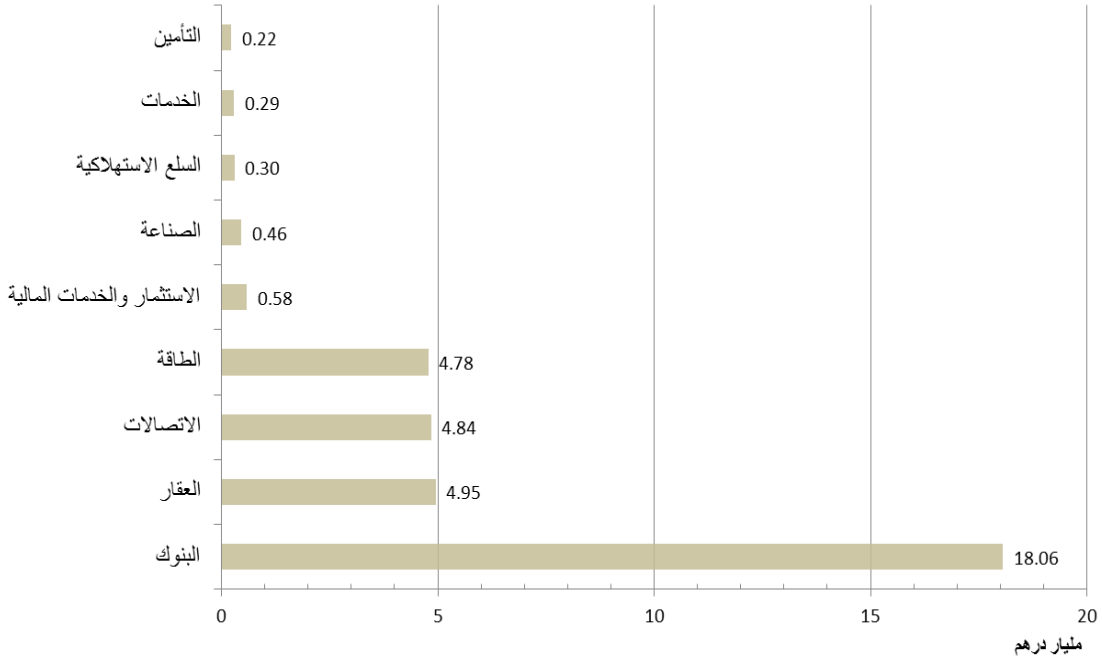

سوق دبي المالي:

الجدول رقم (49)

القطاع	إغلاق المؤشر في عام 2017	إغلاق المؤشر في عام 2018	نسبة التغيير	القيمة السوقية بالدرهم	القيمة المتداولة بالدرهم
النقل	820.99	736.88	-10.24%	25,672,584,451	4,422,011,776
البنوك	2,333.21	2,183.14	-6.43%	174,056,224,047	18,727,292,029
العقار	6,719.75	4,103.01	-38.94%	87,958,335,095	25,754,098,887
الاتصالات	860.84	849.03	-1.37%	23,190,562,574	607,578,674
الاستثمار والخدمات المالية	3,737.61	2,093.73	-43.98%	14,887,974,457	3,980,679,526
الخدمات	718.82	604.72	-15.87%	7,992,865,385	1,280,547,427
السلع الاستهلاكية	366.85	140.46	-61.71%	3,482,548,852	1,988,266,873
التأمين	1,556.93	1,410.15	-9.43%	4,868,299,799	2,355,233,846
الصناعة	119.40	90.58	-24.14%	3,441,073,496	8,947,223

الرسم البياني رقم (26)

نسبة التغيير بمؤشرات سوق دبي المالي

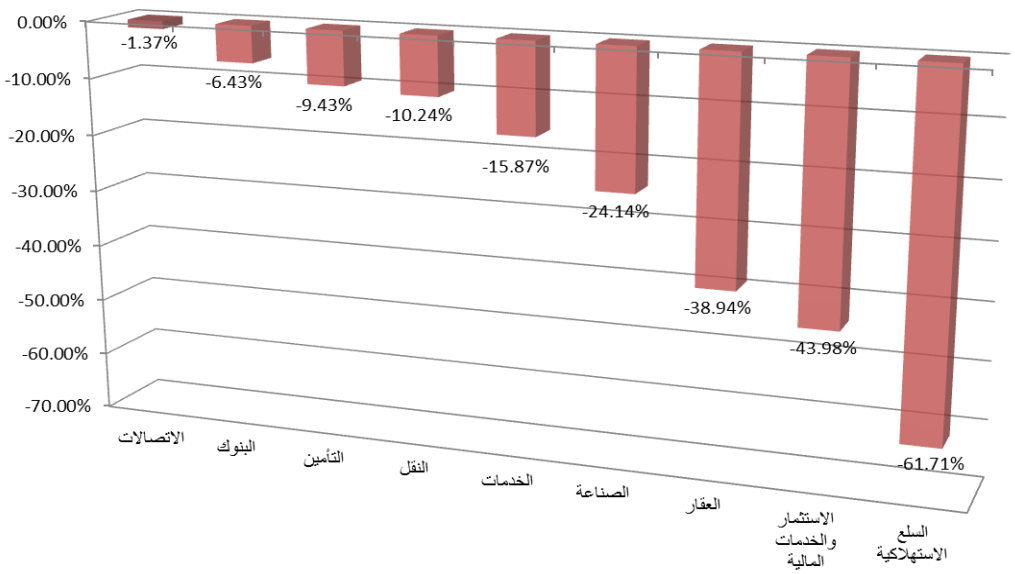

الرسم البياني رقم (27)

القيمة السوقية لقطاعات سوق دبي المالي

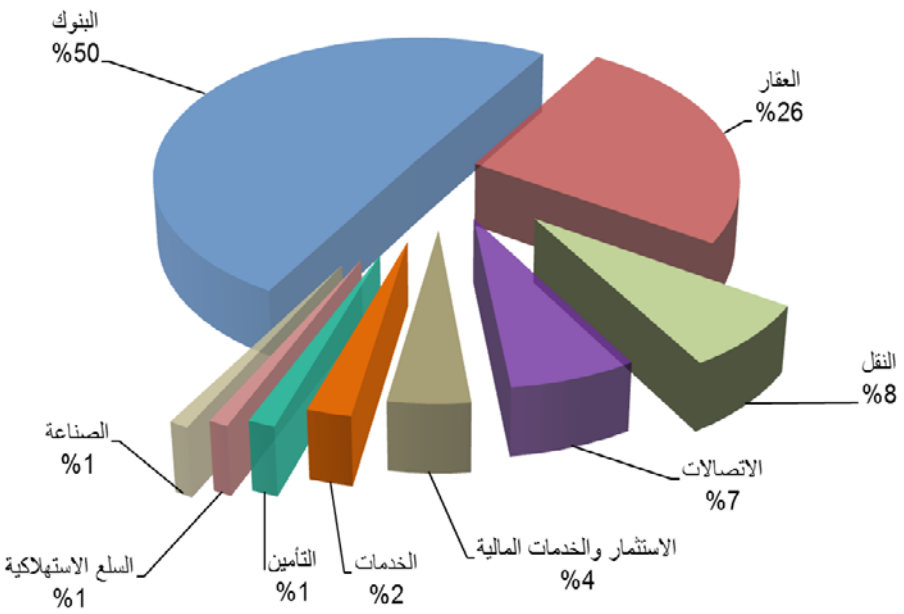

الرسم البياني رقم (28)

القيمة المتداولة وفق القطاع في سوق دبي المالي

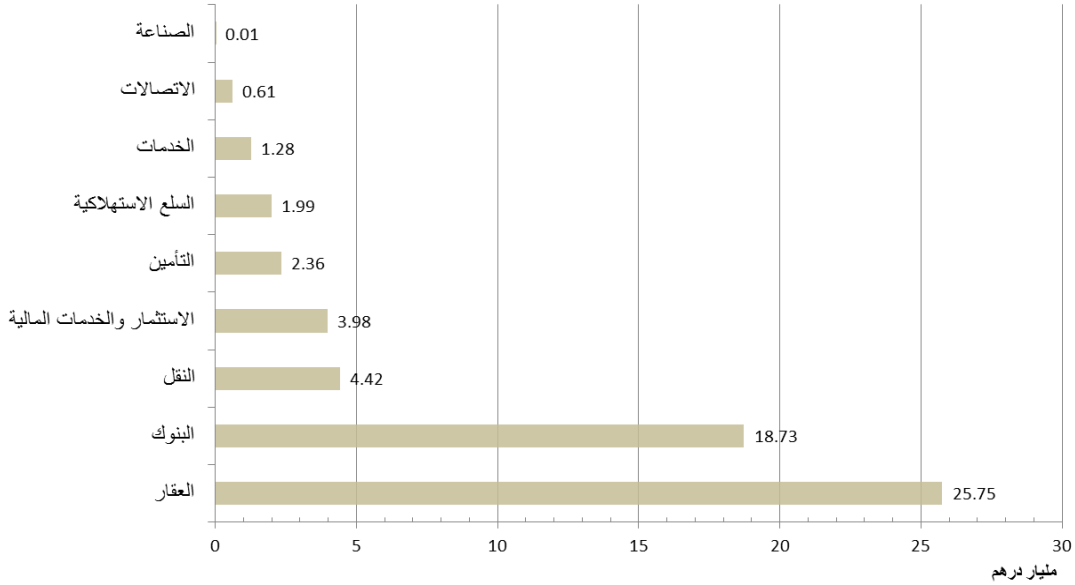

مكرر الربحية وعائد التوزيعات

الجدول رقم (50)

مضاعف الربحية (نسبة القيمة السوقية إلى الربحية) P/E			نسبة الأرباح الموزعة إلى القيمة السوقية (عائد التوزيعات) Dividend Yield		
2018	2017	التغير عن الفترة المماثلة %	2018	2017	التغير عن الفترة المماثلة %
سوق أبوظبي للأوراق المالية			سوق أبوظبي للأوراق المالي		
15.04	11.58	29.9%	4.50%	4.36%	3.2%
سوق دبي المالي			سوق دبي المالي		
27.34	35.35	-22.7%	6.28%	غير متاح	NA

ونلاحظ من الجدول أعلاه أنه في سوق دبي المالي، انخفض مؤشر مكرر الربحية P/E خلال العام 2018 مقارنة بالعام السابق له.

أما في سوق أبوظبي للأوراق المالية، فقد ارتفعت كذلك نسبة عائد التوزيعات ومؤشر مكرر الربحية P/E.

صافي تدفق الاستثمار الأجنبي:

تُظهر البيانات أدناه تدفقات الاستثمارات الأجنبية في أسواق الدولة لعام 2018، حيث بلغت للسوقين ما مقداره 518,178,65 مليون درهم تقريباً.

الجدول رقم (51)

صافي تدفق الاستثمار الأجنبي - بالدرهم في 2018	
أبوظبي	1,927,719,517.48
دبي	-1,409,540,866.05
المجموع	**518,178,651.43**

صافي الاستثمار المؤسسي:

يُظهر الجدول التالي صافي الاستثمار المؤسسي في أسواق الأسهم بالدولة، شهدت هذه الاستثمارات تدفقات ايجابية لعام 2018 بلغت ما مقداره 2,424,02 مليون درهم.

الجدول رقم (52)

صافي تدفق الاستثمار المؤسسي - بالدرهم في 2018	
أبوظبي	2,090,060,516.00
دبي	333,960,924.93
المجموع	**2,424,021,440.93**

ثانياً: على مستوى الشركات المدرجة

الشركات الأكثر تداولا حسب القيمة

يوضح الجدول التالي أكثر خمس شـركات اسـتحوذت على أعلى قيمـة تداولات في عام 2018 والتي كانت مـن قطاعات البنوك والعقار والاتصالات حيث احتل بنك أبوظبي الأول الصدارة.

الجدول رقم (53)

الشركة	القيمة المتداولة بالدرهم
بنك أبوظبي الأول	12,993,969,565.79
اعمار	9,702,065,476.98
مجموعة جي إف أتش	7,234,500,577.20
بنك دبي الاسلامي	5,651,585,545.97
اتصالات	4,764,267,204.54

الشركات الأكثر ارتفاعا حسب السعر

يوضح الجدول التالي الشـركات الخمس الأفضل أداءً من ناحية أداء أسـعار الأسهم في عام 2018 والتي كان في طليعتها شركة غلفا للمياه المعدنية والصناعات التحويلية.

الجدول رقم (54)

الشركة	نسبة التغيير %	القيمة المتداولة بالدرهم
غلفا للمياه المعدنية والصناعات التحويلية	113.699	6,372,516.00
أبوظبي الوطنية للطاقة	100.00	608,754,222.41
الوطنية للتكافل	52.17	20,564,862.09
بنك الخليج الأول	37.56	12,993,969,565.79
صناعات أسمنت الفجيرة	28.87	91,832.80

الشركات الأكثر هبوطا حسب السعر

يوضح الجدول التالي الشـركات الخمس الأضعف أداءً من ناحية أداء أسـعار الأسهم في عام 2018 حيث شهدت شركة دريك آند سكل أعلى نسبة انخفاض في أسعار أسهمها.

الجدول رقم (55)

الشركة	نسبة التغيير %	القيمة المتداولة بالدرهم
دريك آند سكل	-83.628	4,378,536,239.83
دى إكس بي إنترتينمنيس	-63.307	1,742,902,755.83
أملاك	-63.3	324,526,054.26
الصقر للتأمين	-59.341	35,344.00
الاتحاد العقارية	-58.769	3,016,655,757.36

- تتولى هيئة الأوراق المالية والسلع الإشراف على بورصة دبي للذهب والسلع، بمقتضى الصلاحيات المخولة لها بتنظيم الأوراق المالية في الدولة، وقد تم في عام 2006 توقيع مذكرة تفاهم بين كل من الهيئة والبورصة وأسواق مشتقات السلع فيما يتعلق بالصلاحيات التنظيمية للهيئة ونطاق التعاون المشترك.
- ويتم الإشراف على البورصة – الوحيدة من نوعها في المنطقة - عبر منظومة عمل تنظيمية تكفل سلامة التعاملات وتسوية جميع الحسابات بطريقة تتسم بالكفاءة والنزاهة.
- وكانت بورصة دبي للذهب والسلع قد أُسست بمقتضى قرار الهيئة رقم 157 لسنة 2005؛ إذ حصلت البورصة على ترخيص بمزاولة نشاطها في 15 نوفمبر من هذا العام، بعد أن راجعت الهيئة أنظمتها ولوائحها الداخلية. وقد جرت أول عملية تداول في هذه البورصة في 22 نوفمبر من العام ذاته.
- وفيما يلي استعراض لأهم ماتحقق في سوق تداول السلع بالدولة خلال عام 2018:

الرسم البياني رقم (29)

عدد العقود المتداولة شهريا خلال 2018

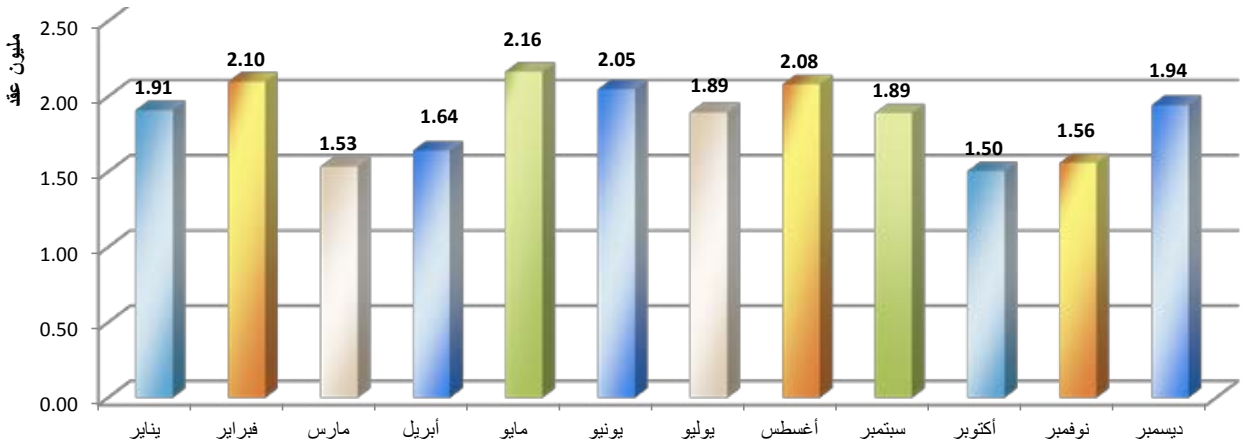

أولاً: جهود الهيئة في تطوير سوق السلع:

1. تعمل هيئة الأوراق المالية والسلع بشكل دؤوب على رفع معايير سوق السلع العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تتمثل في بورصة دبي للذهب والسلع وشركة التقاص التابعة لها وهي شركة دبي لمقاصة السلع. وفي إطار ذلك، وافقت الهيئة على تعيين رئيس تنفيذي جديد ورئيس للعمليات من أصحاب الخبرة الدولية الواسعة التي اكتسباها من خلال العمل لدى أحد أبرز مراكز تداول السلع في لندن.
2. في سبيل تعزيز مكانة بورصة دبي للذهب والسلع ورفع معايير حوكمة الشركات المتعلقة بتشكيل مجلس إدارة السوق وبما يتفق مع ضوابط الهيئة، وجهت الهيئة البورصة لتعيين عضو مستقل ثاني بمجلس إدارتها إذ أنه حاليا يوجد عضو مستقل واحداً بمجلس إدارة البورصة.
3. في سبيل زيادة وتنويع المنتجات المدرجة والمتداولة في البورصة، وافقت الهيئة على إدراج أحد عقود ذهب المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في تداولها وتسوية معاملاتها وعلى أن تتم تسويتها خلال يومي عمل من تاريخ المعاملة T+2. وتهدف هذه العقود إلى توفير فرص استثمارية للمستثمرين الراغبين في التداول في الذهب وفقاً لأسعار الذهب العالمية ويتقيّدون، في الوقت ذاته، بمبادئ الشريعة الإسلامية. وقد تم اعتماد آلية تداول وتسوية هذه العقود من حيث التوافق مع أحكام الشريعة وفقا لرأي إحدى شركات الاستشارات الشرعية المرخصة.
4. وافقت الهيئة على فرض رسوم تسوية نهائية بنحو 0.01 دولار أمريكي على جميع المراكز المفتوحة في جميع العقود إذا تم الاحتفاظ بها حتى تاريخ انتهاء العقد. والهدف من ذلك هو التأكُّد من تسليم السلعة المتداولة عند تاريخ انتهاء العقد، وهو ما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن.

5. وافقت الهيئة على أن تتعاقد البورصة وشركة التقاص التابعة لـها مع بورصة هونج كونج التجارية؛ لتنفيذ عمليات تسوية ومقاصة جميع التداولات التي تتم في بورصة هونج كونج من خلال شركة دبي لمقاصة السلع، ما يجعلها إحدى شركات المقاصة العالمية.
6. وافقت الهيئة على أن تقوم البورصة بإبلاغ أعضاء المقاصة لديها يوميا ببيانات استخدامهم للهامش وموقف تسوية الأموال في نهاية كل يوم تداول عن طريق الرسـائل النصية القصيرة. وبهذه الطريقة سـيكون من السـهل على أعضاء المقاصة تخطيط تمويل حساب التسوية الخاص بهم ليوم التداول التالي.

ثانياً: إنجازات بورصة دبي للذهب والسلع:

1. حصلت بورصة دبي للذهب والسلع على جائزة «بورصة العام» من قبل غلوبال انفستور للسنة الثانية على التوالي.
2. حصلت بورصة دبي للذهب والسـلع على جائزة «بورصة العام في أوروبا، الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا من «مؤسسة عالم عقود الخيارات المستقبلية» في حفل جوائز غلوبال انفستور لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2018.
3. أطلقت بورصة دبي للذهب والسلع عقود الذهب المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي هي الأولى من نوعها في دول الخليج والعالم.

الرسم البياني رقم (30)
قيمة العقود المتداولة شهرياً خلال 2018

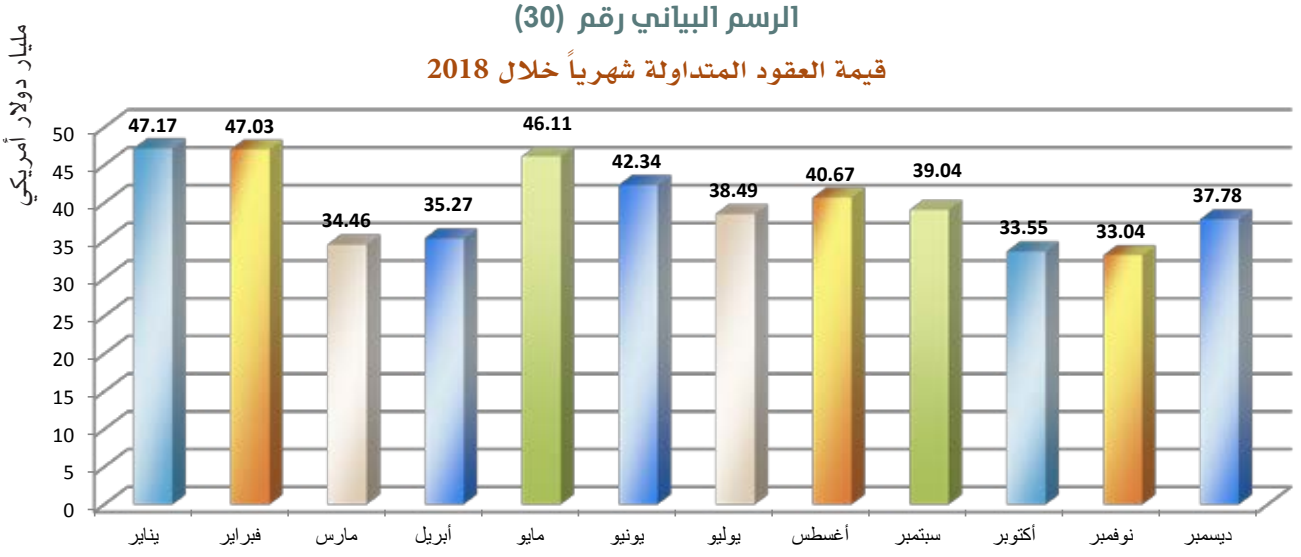

ثالثاً: أبرز الإنجازات على صعيد تداول السلع:

1. حققـت بورصة دبي للذهب والسـلع أرقاماً قياسـية في عام 2018، حيـث بلغ حجم التداول 22.26 مليون عقـد متجاوزةً بذلك أرقام تداولاتها السنوية للسنوات السابقة.
2. بلغت القيمة الإسمية المتداولة في بورصة دبي للذهب والسلع 474.94 مليار دولار أمريكي.
3. بلغ متوسط حجم التداول اليومي 86,615 عقد، محققاً أعلى حجم تداول سنوي على الإطلاق.
4. تم تسجيل أعلى حجم تداول يومي لعام 2018 في 13 أغسطس والذي بلغ 185,630 عقد. كما سجل شهر مايو أعلى حجم تداول شهري والذي بلغ 2,163,598 عقد.
5. نمت منتجات عقود الروبي الهندية بمقدار 25% عن عام 2017. وأما عقود العملات للدول السـتة الكبار فقد حققت نمواً وقدره 9% عن العام الماضي.
6. سجل شهر يوليو أعلى حد للعقود المفتوحة والذي تجاوز 300,000 عقد.

7. وقعت بورصة دبي للذهب والسلع مذكرة تفاهم مع مجموعة FXCN للتعاون فيما يخص عقود عملات أجنبية جديدة.
8. وقعت بورصة دبي للذهب والسلع مذكرة تفاهم مع مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي وذلك لمشاركة المعرفة وتعزيز دور التمويل الإسلامي في المنطقة.
9. قامت بورصة دبي للذهب والسلع بتحديث منصة التداول والمقاصة بما يحقق مزيداً من التوقيت، ويزيد من الطاقة الاستيعابية.

الجدول رقم (56)

عدد العقود المنفذة وقيمتها مقارنة بالأعوام السابقة

العام	القيمة (مليون دولار أمريكي)	عدد العقود المتداولة	نسب التغير في عدد العقود المنفذة
2005-06	15.46	617,898	
2007	34.68	907,469	47%
2008	57.43	1,142,493	26%
2009	78.71	1,503,905	32%
2010	104.18	1,925,463	28%
2011	185.13	4,044,138	110%
2012	372.83	9,601,553	137%
2013	448.25	13,759,255	43%
2014	349.93	11,789,063	-14%
2015	379.80	14,505,316	23%
2016	439.50	19,669,786	36%
2017	404.69	17,439,658	-11%
2018	474.94	22,260,136	28%

الرسم البياني رقم (31)

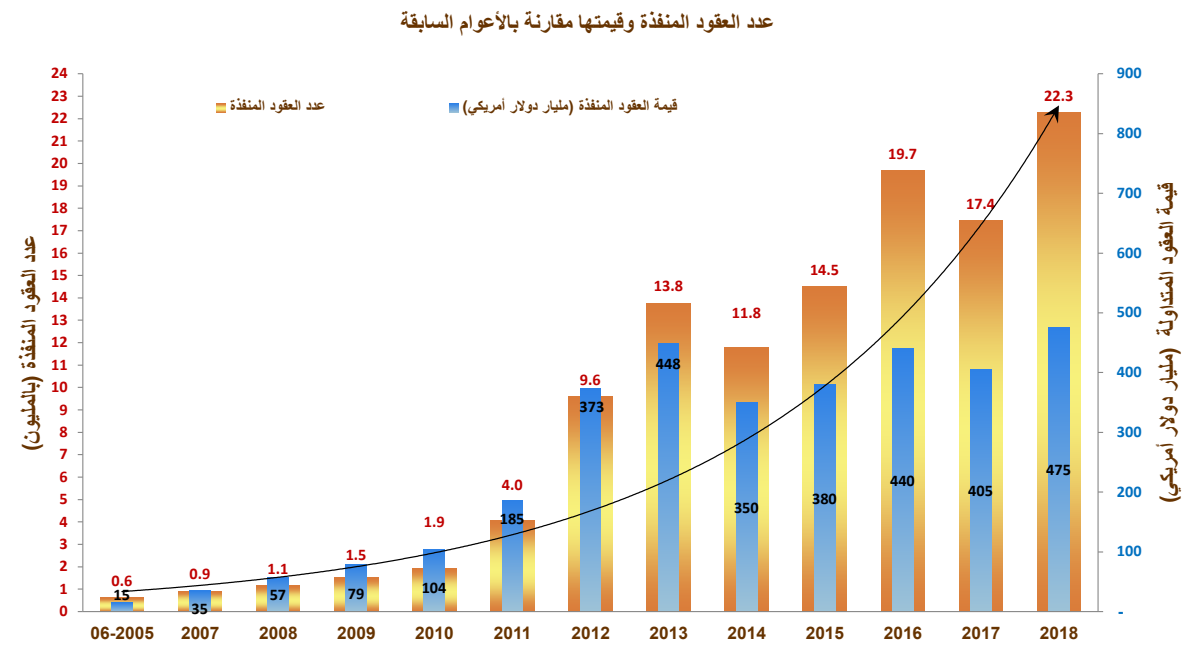

الجدول رقم (57)

إحصائيات التداول - المقارنة بين 2018 و2017

السلع	عدد الصفقات		% التغيير	القيمة مليون دولار أمريكي		% التغيير	عدد العقود المتداولة		% التغيير
	2018	2017		2018	2017		2018	2017	
Gold	230,568	310,195	-25.67%	9457.50	12470.99	-24.16%	101796	130384	-21.93%
Gold Quanto	215,202	190,713	12.84%	6581.06	5542.81	18.73%	98065	62568	56.73%
Shanghai Gold	35,321	34,518	2.33%	1496.08	1436.65	4.14%	17183	7343	134.01%
Spot Gold	536	14,513	-96.31%	22.64	583.72	-96.12%	144	2327	-93.81%
Silver	7,385	20,982	-64.80%	118.03	355.71	-66.82%	3287	7873	-58.25%
Silver Quanto	0	0	-	0.00	0.00	-	0	0	-
Euro	376,991	275,723	36.73%	22468.52	15965.45	40.73%	73895	54563	35.43%
Pound	142,024	169,056	-15.99%	9602.55	10910.80	-11.99%	42437	50845	-16.54%
Rupee	12,509,330	10,216,672	22.44%	365038.55	312793.95	16.70%	5183751	4277557	21.18%
Rupee Mini	1,861,404	1,479,565	25.81%	5412.27	4545.32	19.07%	226074	230290	-1.83%
Rupee Options	187,174	302,576	-38.14%	24.91	36.96	-32.60%	49053	39845	23.11%
Rupee Quanto	3,705,241	2,647,629	39.95%	25233.58	17316.14	45.72%	597371	277971	114.90%
Yen	35,832	50,549	-29.11%	1645.49	2260.48	-27.21%	8952	12409	-27.86%
AUD	12,133	19,179	-36.74%	462.34	738.77	-37.42%	4398	4287	2.59%
CAD	17,367	23,427	-25.87%	675.38	914.49	-26.15%	3775	4432	-14.82%
CHF	11,144	9,940	12.11%	580.96	511.78	13.52%	3369	2131	58.09%
CU	14,362	17,818	-19.40%	467.01	543.98	-14.15%	5027	7558	-33.49%
Brent	21,377	4,211	407.65%	1454.64	258.35	463.06%	12678	1254	911.00%
WTI	66,847	66,426	0.63%	4194.42	3362.06	24.76%	42599	34556	23.28%
WTI Mini	30,512	41,131	-25.82%	195.10	205.73	-5.17%	13411	17624	-23.90%
DICO	0	34,882	-100.00%	0.00	340.46	-100.00%	0	8729	-100.00%
DBSX	75,226	140,615	-46.50%	2624.79	4399.77	-40.34%	50803	97546	-47.92%
Indian SSF	2,674,548	1,353,725	97.57%	15699.01	8569.14	83.20%	1289565	673183	91.56%
USA SSF	0	3,654	-100.00%	0.00	25.71	-100.00%	0	2058	-100.00%
DPPM	0	0	-	0.00	0.00	-	0	0	-
DPPMM	0	0	-	0.00	0.00	-	0	0	-
DMSI	0	0	-	0.00	0.00	-	0	0	-
DMSU	0	0	-	0.00	0.00	-	0	0	-
DINREUR	0	45	-100.00%	0.00	0.28	-100.00%	0	9	-100.00%
DINRGBP	0	0	-	0.00	0.00	-	0	0	-
DUSDCNH	24,128	5,433	344.10%	1209.10	272.51	343.69%	6955	1384	402.53%
DUSKRW	0	0	-	0.00	0.00	-	0	0	-
DUSRUB	53	624	-91.51%	2.67	31.48	-91.51%	21	266	-92.11%
DUSZAR	5,431	5,857	-7.27%	272.41	293.88	-7.30%	1246	1039	19.92%
الإجمالي	22,260,136	17,439,658	27.64%	474,939.00	404,687.36	17.36%	7,835,855	6,010,031	30.38%

الرسم البياني رقم (32)

قيمة عقود السلع المتداولة حسب نوع السلعة للعام 2018

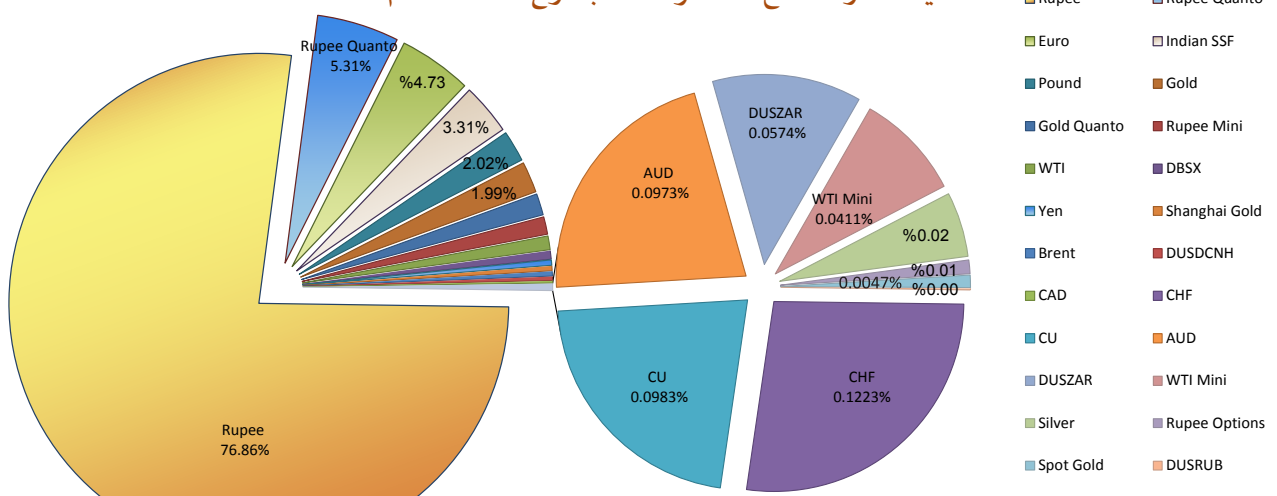

عزيزي المستثمر..

- احذر التقييمات التي تصدر من قبل شركات أو أفراد غير مرخصين لتقديم استشارات مالية أو تحليل مالي من قبل هيئة الأوراق المالية. وتذكر أن شركة الوساطة وممثل الوسيط غير مسموح لهما بإبداء التوصيات مالم يكن لديهما ترخيص إضافي من قبل الهيئة لتقديم الاستشارات المالية والتحليل المالي.

- مارس حقوقك كمستثمر بمناقشة القوائم المالية من خلال الحرص على حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين وممارسة حق التصويت والمصادقة على القرارات.

- بادر الى طلب المساعدة من السوق او الهيئة في حال تحملك أي ضرر نشأ بسبب تعاملك في الأوراق المالية ولم يتم تسويته وديا مع شركة الوساطة وتقدم بشكوى لاسترداد حقك ، واعلم انه يجوز التظلم من القرار الصادر في هذا الشأن خلال (30) يوماً من تاريخ الإخطار به...فلا تتردد في طلب حقك .

- إذا كانت لديك استفسار يتعلق بشركة مساهمة مدرجة تملك أسهمها، يمكنك الحصول على معلومات عن الشركة من خلال موقعها الإلكتروني أو التواصل مع إدارة علاقات المستثمرين بالشركة.

- احذر من الإعلانات التي قد تصلك عبر شبكات التواصل الاجتماعي أو القنوات الالكترونية الأخرى التي تدعوك للتعامل مع شركات خدمات مالية، ولا تتعامل مع هذه الشركات قبل التأكد من أنها مرخصة من هيئة الاوراق المالية والسلع أو من جهات رقابية رسمية

- احرص على التأكد من ترخيص شركة الوساطة أو الخدمات المالية قبل التعامل معها، حيث يمكنك ذلك عبر موقع الهيئة www.sca.gov.ae .

- حملة السندات لهم الحق في الحصول على فوائد السند دورياً، والحصول على أصل الدين عند حلول الأجل، وامتياز الحصول على مقابل دينهم على المساهمين في حال تصفية الشركة، ومباشرة الدعوى المدنية ضد مجلس ادارة الشركة اذا ما لحق بهم ضرر، ولا يحق لحامل السندات التصويت في الجمعية العمومية أو الحصول على نصيب من الأرباح.

- عند التعامل مع شركة الوساطة.. احرص على حصولك على نسخة من اتفاقيتك الموقعة من شركة الوساطة ومراعاة شطب الفرغات إن وجدت، واحرص كذلك على حصولك على كشف حسابك بصفة دورية من شركة الوساطة بالوسيلة المتفق عليها بالاتفاقية المبرمة معها.

- احرص على سماعك صوت منتظم ومتزامن عند تواصلك على الهاتف المسجل مع شـركة الوساطة، وعدم استخدام الهواتف الشخصية الغير مسجلة لضمان حقوقك.

- تأكد من تعبئة كامل بيانات أوامر شـراء وبيع الأسهم بمعرفتك قبل التوقيع عليها وتسـليمها لشركة الوساطة، وذلك حتى لا يتم استغلالها بطريقة قد تعرضك لمخاطر التلاعب في حسابك.

- تولى دائما بنفسـك إصدار أوامر الشـراء و البيع .. سواء عن طريق الأوامر الخطية أو هاتف الشركة المسجل، و ذلك تفاديا لتنفيذ تداولات (شراء أو بيع أسهم) في حسابك دون موافقتك.

- عند تعاملك مع شـركات الوسـاطة في الأوراق المالية احرص علـى تضمين أوامر الشـراء والبيع البيانات الأساسـية وهي: تاريخ الامر ووقت تسـليم الأمر لشـركة الوساطة ونوع الورقة المالية وعددها وسعرها، ومدة صلاحية الأمر.

- تأكـد من قيامك بمراجعة كافة البيانات المسـجلة في كشـف حسابك لدى شركة الوساطة قبل أن توقع عليه، وتجنب التوقيع على أوامر شراء أو بيع على بياض حتى لا تتعرض للاستغلال.

- مـن أجل حماية اسـتثماراتك.. تذكـر أن المحافظة على كلمة السر الخاصة بتداولاتك عبر الإنترنت هي مسؤوليتك وحدك.. فاحرص على عدم ضياعها أو نشـرها في أية وسيلة.. مما قد يعرضك لاستغلال حقوقك رغما عنك.

- أحرص على الحصول على كشف حساب تفصيلي ربع سنوي من شركة الوساطة التي تتعامل معها حال شعورك بوجود حركة على الحسـاب خلال تلك الفترة، وواظب على حقك في طلب كشـف حسـاب تفصيلي أو بيان بأرصدتك من الأوراق المالية كلما احتجت لذلك.

- شركة الوساطة وممثل الوسيط غير مسموح لهما بإدارة حساب التـداول إلا بعـد الحصول على رخصة إضافيـة من قبل هيئة الأوراق المالية في مجال ادارة الاستثمار.

- المبادرة بتسجيل رقم حسـابك المصرفي لدى شركة الوساطة يمكِّنـك من اسـتلام كافة توزيعات الأرباح بسـهولة، ويضمن حقوق المساهمين الذين لم يقوموا باستلام التوزيعات الخاصة بهم.

- اذا لـم تكن لديـك الخبـرة والمعلومـات الكافية فـي إدارة مدخراتـك أو اسـتثماراتك فمـن الأفضل الاسـتعانة بإحدى شركات الاستشارات والتحليل المالي أو شركات إدارة الاستثمار المرخصة من قبل الهيئة.

- حرصـاً على مدخراتـك.. تجنـب التعامل مـع المحافظ غير النظاميـة التي يديرها أفراد غيـر مرخصين، وتأكد من وجود ترخيص رسمي للمحفظة، وخضوعها لإشراف الجهة التنظيمية والرقابية بالدولة، والتزامها بالإفصاح عن بياناتها المالية.

- احرص على تنويع أسهم الشركات والقطاعات التي تضمها محفظتك الاستثمارية، مع إعطاء الأولوية للأسهم التي تناسب سياستك الاستثمارية من أجل ضبط مخاطر الاستثمار.

- ملكيتك لأسهم في شركة مدرجة تمنحك حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة حال قررت الجمعية العمومية زيادة رأس المال، وذلك وفقاً لنسبة الأسهم التي تمتلكها، وكذلك الحق في الاستفادة المالية من حق الأولوية عن طريق بيعه في السوق خلال الفترة المحددة لذلك.

- الأسواق المالية عرضة للارتفاع والانخفاض، والعوائد الكبيرة يقابلها مخاطر كبيرة لذا كن حذراً، واحرص على الاستثمار طويل الأجل الذي يحميك من التقلبات اليومية، واهتم بالتنويع الذي يقلل المخاطر.

- إذا كانت لديك شكوى في مجال الأوراق المالية فعليك محاولة حلها أولاً مع الطرف المعني، وإذا لم يتم حلها يمكنك التقدم بشكوى لهيئة الأوراق المالية والسلع.

- ضع خطة واضحة للاستثمار في الأسهم وذلك بالتحديد الدقيق لأهدافك وكذلك سياسة الدخول والخروج من السوق، وتجنب اتخاذ قرارات انفعالية في حالتي البيع والشراء.

- عند اتخاذ قرار بالبيع أو الشراء في سوق المال، اعتمد على الإفصاحات الدورية للتقارير المالية وتحليلها أو استعن بجهة متخصصة في التحليل المالي.

- احرص على تنويع أسهم الشركات والقطاعات التي تضمها محفظتك الاستثمارية، مع إعطاء الأولوية للأسهم ذات المخاطر الأقل، يليها الأسهم ذات العائد الأعلى.

- يتطلب اتخاذ القرار الاستثماري السليم الإلمام بالمعلومات الجوهرية عن الشركة المصدرة للسهم، والسوق الذي يتم التداول فيه، وكذلك الظروف الاقتصادية، والأحداث الداخلية والخارجية.

- اعتمد على التحليلات المالية من محللين ماليين محايدين ومعتمدين عند اتخاذ قرارك الاستثماري واحذر الرسائل الإعلامية المضللة أو المحرفة.

- إبلاغك رقم حسابك المصرفي للسوق المالي من شأنه تسهيل تحويل توزيعات الأرباح عليه، وضمان إتمام عمليات الصرف المباشر والفوري لهذه التوزيعات في أوقاتها المحددة، وتوفير الوقت والجهد اللازمين لاستلامك شيكات توزيعات الأرباح وإيداعها بالبنوك.

عزيزي المستثمر..
عند التداول الإلكتروني للأوراق المالية استخدم كلمة مرور محكمة، فذلك يضمن عدم سرقة هويتك وحماية استثماراتك

عزز معلوماتك..
تنمو استثماراتك..

المشروع الوطني لتوعية المستثمرين
والشمول المالي بالأسواق المالية

هيئة الأوراق المالية والسلع
Securities & Commodities Authority